جامعة اكلي محند أولحاج –البويرة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص

التمويل الأخضر كآلية مستحدثة لدعم المشاريع الاستثمارية في الجزائر.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: قانون الأعمال

من إعداد الطالبة:
❖ طراد كاتية.

تحت إشراف الأستاذة:
د/ آيت بن أعمر صونيا

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ (ة): د/نبهي محمد.....رئيسا.

الأستاذ(ة): د/ آيت بن أعمر صونيا.....مشرفا ومقررا.

الأستاذ (ة): عتيق حنان.....عضوا مناقشا.

تاريخ المناقشة: 2024/06/26

السنة الجامعية: 2023-2024

شكر وتقدير

وأنّ ليس للإنسان إلا ما سعى

وأنّ سعيه سوف يُرى.

سورة النجم 39 - 40.

في البداية أشكر الله عز وجل أولا وأخيرا، ماكنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلاّ بفضله وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات إلاّ بتوفيقه والحمد لله على البدء والختام.

كما أتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة "**آيت بن أعمر صونيا**" على قبولها الإشراف على هذه المذكرة والتي لم تبخل عليّ بنصائحها القيمة وتوجيهاتها النيرة فلكي مني كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على مجهوداتهم في مناقشة هذه المذكرة المتواضعة فجزاهم الله خير الجزاء.

وفي الأخير لا أنسى أن أشكر كل من ساندني وشجعني من قريب أو من بعيد وكل من كان له الفضل في إتمام هذا البحث.

إهـــداء

" شيء جميل أن يسعى الإنسان الى النجاح ويحصل عليه"

والأجمل أن يذكر من كان السبب في ذلك.

إلى من كلّل العرق جبينه وعلمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار الى النور الذي أنار دربي من بذل الغالي والنفيس واستمدّيتُ منه قوتي واعتزازي بذاتي.

" أبي العزيز أطال الله عمره "

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها نبع الحنان وصديقة العمر إلى الانسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تراني في هذا اليوم.

" أمي العزيزة أطال الله عمرها "

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى من شددتُ عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها إلى خيرة أيامي وصفوتها... **إلى أخواتي " دنيا " "أحلام " " مايا " إلى أخي " كمال ".**

إلى من كان لي سندًا ومشجعًا لإكمال هذا الطريق إلى رفيق السنين وصاحب الشدائد والأزمات من أفاضني بمشاعره... **إليك " سامي ".**

إلى من كانت دعواتها ترافقني دائما من غمرتني بحبها وحنانها... **"جدتي والدة أمي"**

إليكم عائلتي أهديكم نجاحي، ها أنا اليوم أتممت أول ثمرات جهدي بفضله تعالى فالحمد لله على ما وهبني وأن يعينني ويجعلني بصمة خير أينما كنت فمن قال أنا لها نالها وأنا لها وإن أبت رغمًا عنها أتيتُ بها، فالحمد لله على البدء والختام وآخر دعواهم أن... **" الحمد لله رب العالمين ".**

مقدمة

مقدمة

إن العالم في القرن العشرين عرف تغييرا جذريا في المجالات الاقتصادية والصناعية، فقد كانت الدول المتقدمة هي السباقة في هذا التغيير قبل خمسينات القرن الماضي، إلا أنه مع ظهور الحركات التحررية أصبحت الدولة مستقلة وكل منها تتسارع في تطوير اقتصادها، ورغم ما خلفه هذا التطور من آثار سلبية على البيئة خصوصا في ظل الجهود المتواصلة لتحقيق التنمية المستدامة وإحداث التحول لعالم نظيف ومزدهر، إلا أنها لم تكن محطة اهتمام أي دولة الى أن بدأت تتزايد الأضرار البيئية والإنسانية تم إدراك مدى ضرورة حماية البيئة من الانتهاكات التي تلحق بها و حتمية حماية التوازن البيئي.

بسبب انتشار الوعي البيئي في الآونة الأخيرة وتزايد الضغوط، بدأ البحث عن نموذج جديد يقوم على معالجة العلاقة بين الانسان والطبيعة وهنا بدأت ملامح التمويل الأخضر في الظهور كأحد الوجوه الجديدة للسعي نحو المحافظة على البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعد كوسيلة فعالة في توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات الخضراء مما جعله يحظى باهتمام على الصعيد الدولي.

في واقع الأمر نجد العديد من القطاعات الاقتصادية تتأثر بالتغير المناخي، حيث أصبح من الضروري بناء اقتصاد أخضر مستدام قادر على مواجهة التحديات المناخية والبيئة، وفي هذا السياق باستطاعة النظام المالي أن يلعب دورا مهما في الحد من المخاطر المناخية، وذلك من خلال قيام البنوك بإعادة توجيه التمويل نحو الاستثمارات الصديقة للبيئة بما يعزز التنمية المستدامة، مما يولد اهتمام متزايد بالتمويل الأخضر المستدام كمساعد في عملية التنمية و تقليل التلوث البيئي عن طريق دعم المشاريع الاستثمارية الخضراء و الحد من استنزاف الموارد الطبيعية و تحسين جودة الحياة.

إن تمويل المشاريع الاستثمارية الخضراء أصبح ضرورة حتمية نتيجة المنافع المالية و الاقتصادية و الاجتماعية التي يعود بها للبنوك و المؤسسات المالية وعلى صاحب المشروع و

المجتمع معا، ولكن تجدر الإشارة الى الأضرار المحتمل وقوعها جراء تنفيذ المشروع الذي يخلف أضرارا على البيئة والمجتمع، فمن الضروري أن تقوم البنوك قبل منح التمويل بالرقابة على المشروع بنوعيها القبلية و البعدية لمنح قرار التمويل وذلك باعتماد دراسة الأثر البيئي للمشروع الاستثماري، بالإضافة الى تدخل القانون و القواعد القانونية الخاصة بحماية البيئة.

وعليه يعد التمويل الأخضر من أهم الركائز الأساسية التي تدعم تطوير منظومة مرنة للاقتصاد الأخضر المستدام، كما يبرز الاهتمام بالبيئة وتعزيز استخدام المنتجات الصديقة للبيئة في المشاريع الاستثمارية، من خلال توفير التمويل الأخضر لها في إطار التنمية المستدامة.

بناء على ما سبق، تكمن أهمية البحث في كونه يتفرع لأهم المواضيع الحديثة ذات الأبعاد الاستراتيجية، وهي التمويل الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة والبيئة وتوجه البنوك لتبني هذا الموضوع، كما قد ازداد الاهتمام بموضوع البحث في الآونة الأخيرة بسبب مراعاته للشروط البيئية من خلال تشجيع الاستثمار في المشاريع المستدامة، كما تظهر أهمية الموضوع في أن التمويل الأخضر يرفع من مستوى الكفاءة و الاعتماد على الطاقات المتجددة، إضافة الى أنه يساعد البنوك و المؤسسات المالية في جذب أكبر عدد من المستثمرين، كما يعمل على دعم المشاريع النظيفة الصديقة للبيئة والحد من التلوث وتنظيف المناخ.

تهدف دراسة البحث الى تسليط الضوء على موضوع التمويل الأخضر بشكل عام وتبيان العلاقة التي تربطه بغيره، والبحث على أهم أساليب التمويل الأخضر التي تساعد على النهوض والتخلص من المشاكل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة الى الوقوف على مصادر التمويل الأخضر والبحث على أهم المشاريع الخضراء التي قامت بها الجزائر، مع دراسة إدراج البنوك للتمويل الأخضر في سياستها ومراحل تمويلها للمشاريع الاستثمارية بالإضافة الى مساهمتها في إنجاح هذه المشاريع.

كان من بين الأسباب التي دفعتني لاختيار الخوض في البحث في موضوع التمويل الأخضر، كونه موضوع جديد لم يتم التعمق فيه كثيرا، ورغبتي في التعرف على مجال التمويل

الأخضر وجوانبه، بالإضافة الى تزايد الاهتمام في الوقت الحاضر بموضوع البيئة المستدامة والطاقات البديلة ونظرا للانتهاكات الكبيرة التي تعاني منها البيئة في الآونة الأخيرة ومسألة حمايتها، وكذلك رغبة من في إثراء البحث العلمي والتعمق في جزئيات لم يسبق التطرق إليها بشكل واسع لاستكمال حلقة البحث العلمي في هذا الموضوع.

اعتمادا على ذلك، يعد التمويل الأخضر الخيار الأمثل لتحقيق الدعم المتوازن للمشاريع الصديقة للبيئة، باعتباره تمويل تقدمه البنوك والمؤسسات المالية في شكل قروض لدعم المشاريع الاستثمارية الخضراء وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بعد دراسة المشروع من كل جوانبه، وعليه فإن الإشكالية التي تثيرها الدراسة في هذا الصدد تكمن فيما يلي:

ما مدى مساهمة التمويل الأخضر في دعم البنوك للمشاريع الاستثمارية الصديقة للبيئة؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة ورغبة في الإحاطة بمختلف جوانب هذه الدراسة، تقوم منهجية البحث على المنهج الوصفي وذلك من أجل وصف متغيرات دراسة الموضوع من خلال إبراز التعاريف والخصائص والأهمية التي تتضمنها الدراسة، والمنهج التحليلي بهدف تحليل النصوص القانونية الخاصة بالموضوع، وتحليل واقع البنوك والمؤسسات المالية في دعم المشاريع الاستثمارية الخضراء.

على ضوء الإشكالية المطروحة عالجت موضوعي من خلال تقسيم الدراسة الى فصلين حيث أنه تم التطرق الى التأهيل النظري للتمويل الأخضر **(الفصل الأول)** وتضمن مبحثان، تناولت مفاهيم حول التمويل الأخضر ومجالاته ومصادره **(المبحث الأول)**، ومساهمة التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة **(المبحث الثاني)**.

مع دراسة سياسة التمويل الأخضر في دعم المشاريع الاستثمارية الصديقة للبيئة **(الفصل الثاني)** حيث تظهر ماهية المشروع الاستثماري الأخضر وادراج البعد البيئي **(المبحث الأول)**، وكذا دراسة البنوك لجدوى المشاريع الاستثمارية **(المبحث الثاني)**.

الفصل الأول:

التأهيل النظري للتمويل الأخضر.

نظرا للتطور الاقتصادي والعولمة وتحديث التكنولوجيا حول العالم، وسرعة النمو والتقدم المتسارع في الصناعات، ولدت المشاكل البيئية مرتبة أضرار على المجتمع يصعب السيطرة عليها بالإضافة الى كثرة استهلاك المصادر الطاقوية والطاقة الأحفورية الغير متجددة من خلال استغلالها بطرق غير عقلانية، وما ينجر عليها من انعكاسات سلبية في تغيير المناخ والتلوث الناجم عن الصناعات للماء والهواء مع ارتفاع درجات الحرارة.

وهو ما أدى الى ظهور تحدي كبير أمام دول الصناعات الكبرى والعالم ككل، والذي أبرز ضرورة الحاجة لتسليط الضوء على البيئة وتحديد سبل التعامل مع أمورها والأساليب المعززة لاستدامتها، فمن خلال ذلك بدأت ملامح التمويل الأخضر بالظهور كأحد الوسائل الحديثة للتنمية المنقذة لهذه المشاكل، وهو تمويل يدعم النمو والتنمية المستدامة مع مراعاة الأبعاد البيئية وعدم الاخلال بها، وكل ذلك من خلال تبني الأنشطة الاقتصادية والصناعية الخضراء والصديقة للبيئة واستغلال كل الموارد بكفاءة عالية وسياسة بيئية حديثة.

في إطار السير نحو التمويل الأخضر الحديث، ظهرت العديد من المجالات التي تبنت هذا النوع، والمجال المالي له الدور الكبير في هذه القفزة النوعية وظهور التمويل الأخضر حيث اعتمدته العديد من الدول باعتباره معالجا لمشاكلها، وتم الاجتهاد في وضع تعاريف مختلفة للتمويل الأخضر وإبراز مدى أهميته كما قد استحدثت عدة مصادر تدعم هذا التمويل، وكل ما سبق ذكره خصصنا له (المبحث الأول) من الفصل الأول للتفصيل أكثر في هذا الموضوع.

كما أن التمويل الأخضر يسعى لتحقيق التنمية المستدامة أي أنهما مكملان لبعضهما حيث يظهر بروز علاقة تربط بين التمويل الأخضر بالتنمية المستدامة إذ أنه زاد من دعمها وتوفير أساليب حديثة لتطوير التنمية المستدامة ودعم أنشطتها دون الاضرار بالبيئة، وهذا الجزء من البحث خصصنا له (المبحث الثاني) من الفصل الأول.

المبحث الأول: ماهية التمويل الأخضر.

يعتبر التمويل الأخضر الصديق الآمن للبيئة وهو سبيل للنهوض بالاقتصاد العالمي باعتباره نشاط اقتصادي بيئي وأخضر، وأصبح يحتل مركزا هاما في كل التخصصات المالية والاقتصادية والقانونية وغيرها من التخصصات كونه يعمل على رفع كفاءة مختلف القطاعات ومع كل ذلك إلا أنه لا يحتوي على تعريف شامل بل تعددت تعاريفه بتعدد الآراء حوله ومدى أهميته (المطلب الأول).

وتختلف المجالات التي يهتم بها التمويل الأخضر والتي تهدف للمحافظة على البيئة بالإضافة الى مصادره والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من التمويل الأخضر وتنقسم لصنفين مصادر محلية وأخرى مصادر دولية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم التمويل الأخضر.

إن التمويل الأخضر لم يحصل على تعريف واحد ودقيق، هذا ما جعله يحظى بمجموعة من التعاريف لكنها تقصد معنى واحد، والتمويل الأخضر كونه قاعدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد سعى الباحثين والمفكرين الى وضع تعاريف عديدة له **(الفرع الأول)**، وباعتبار التمويل الأخضر حديث النشأة فلا بد أن يحتل اهتمام العالم للتعرف عليه أكثر وهذا ما أكسب التمويل الأخضر أهمية كبيرة **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: تعريف التمويل الأخضر.

لم يرد تعريف متفق عليه للتمويل الأخضر، لكن الفقهاء والباحثين اجتهدوا في وضع تعريف مناسب في هذا الخصوص، من خلال دراستنا سيوضح البحث البعض من تعاريف الباحثين والمنظمات والمؤسسات الدولية للتمويل الأخضر كما يلي:

في بداية الأمر يجب أن نوضح ما هو مفهوم كلمة "**الأخضر**"، وهي تعني كل ما هو موجود في البيئة بشرط أن يكون صديقا لها ولا يكون سببا في تلوثها.[1]

يمكن تعريف التمويل الأخضر على أنه: تمويل للمشاريع التي تساهم في تخفيض الانبعاثات واستخدام الموارد البيئية والتخفيف من آثار تغير المناخ، من خلال توجه البنوك ومؤسسات التمويل إلى دعم المشاريع التي تراعي البيئة وتأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي.

تتبلور فكرة التمويل الأخضر حول تخضير النظام المالي وتمويل المشاريع الصديقة للبيئة والحد من المخاطر البيئية، ولم يتم الاتفاق على تعريف واحد ومباشر للتمويل الأخضر وإنما يشتمل على عدة تعاريف، يمكن تلخيصها كالآتي:

عرفت مجموعة العشرين التمويل الأخضر على أنه: " **تمويل الاستثمارات الصديقة للبيئة بما يمكن من تحقيق فوائد بيئية على صعيد التنمية المستدامة.**"

أما مؤسسة التمويل الدولية، عرفت التمويل الأخضر أنه: " **هو تلك الاستثمارات والقروض التي تمول المشاريع التي تهدف الى حماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية.**"[2]

كما تم تعريفه أيضا أن: " **التمويل الأخضر هو استخدام المنتجات والخدمات المالية مثل القروض والتأمين والأسهم والسندات وغيرها، من أجل تمويل المشاريع الخضراء الصديقة**

---

[1] ساندي صبري: الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة، دراسة حالة مصر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية والمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، مصر، 2017، ص 05.

[2] رمضان إيمان، مقيح صبري: التمويل الأخضر كآلية لدفع مشاريع الطاقة المستدامة، تجارب دولية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 03، جامعة 20أوت1955، سكيكدة، أكتوبر 2019، ص 35.

للبيئة، وتشمل هذه الاستثمارات كل من الطاقات المتجددة، ومعالجة النفايات وإعادة تدويرها والتخفيف من التلوث الناتج عن المصانع، وكذلك تدوير مياه الصرف الصحي."[1]

والتمويل الأخضر يطلق عليه تسمية التمويل المستدام أو التمويل البيئي، وهو يشير إلى النشاط المالي الذي يهدف إلى حماية البيئة، ويعتبر التمويل الأخضر ابتكار مالي يسعى لتلبية احتياجات حماية البيئة.

وفي منظور آخر قامت مجموعة العشرين بوضع تعريف للتمويل الأخضر ألا وهو:" **ذلك التمويل الذي يشمل جميع أشكال الاستثمار أو الإقراض الذي يأخذ بعين الاعتبار التأثير البيئي ويعزز الاستدامة البيئية.** "

أما الهيئة الألمانية للتهيئة قالت أن: " **التمويل الأخضر يشمل تمويل الاستثمارات الخضراء العامة والخاصة في مختلف المجالات كالسلع والخدمات البيئية مثل إدارة المياه، حماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية، وكذلك منع وتقليل وتعويض الأضرار التي تلحق بالبيئة والمناخ."**

وعرفته مؤسسة التمويل الدولية **IFC** بأنه: " **مختلف الاستثمارات والقروض التي تمول المشاريع الصديقة للبيئة والهادفة لحمايتها والمحافظة على الموارد الطبيعية.** "

وذُكر أيضا أنه تمويل لكل الاستثمارات والمشاريع التي تعزز الاستدامة البيئية، حيث ترمز كلمة " **الأخضر**" إلى الطبيعة والحياة والنظارة والنمو وبالتالي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي بطريقة مستدامة لمختلف المشاريع بأسلوب حياة صحي.[2]

---

[1] حمدي زينب، سكلة أسماء: مشاريع التمويل الأخضر كتوجه جديد محو بيئة خضراء، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، المركز الجامعي لتامنغست، 2020، ص 575.

[2] دوفي قرمية، رماش منال: دور التمويل الأخضر في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي . دراسة حالة الصين، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي . الجزائر، سبتمبر 2022، ص 214.

انطلاقا مما سبق ذكره يمكن محاولة وضع تعرف للتمويل الأخضر: "**هو آلية تقوم على مجموعة من لعمليات تسعى نحو تشجيع وتمويل المشاريع الصديقة للبيئة والتوجه نحو اقتصاد أخضر منخفض الكربون، والسعي نحو تخفيض حدة المخاطر السلبية للاستثمارات المضرة بالبيئة والمناخ**".

الفرع الثاني: مدى أهمية التمويل الأخضر.

أصبح التمويل الأخضر في الآونة الأخيرة عنصرا أساسيا في استمرار الاستثمارات. كما أصبح ضروريا لبداية أي مشروع استثماري مهما كانت نوعيته، وذلك على حد قول أحد الفقهاء " **المال قوام الأعمال** "، لذلك يمكن أن توجه الدراسة نحو أهمية التمويل الأخضر التي قسمناها من خلاله إلى خمسة نقاط رئيسية تتجلى فيما يلي:

1. **التمويل الأخضر محور لإزالة الفقر**[1].
2. **التمويل الأخضر يخلق فرص عمل ويدعم المساواة الاجتماعية**[2].
3. **التمويل الأخضر يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون.**[3]
4. **التمويل الأخضر يشجع تحسين كفاءة الموارد والطاقة.**
5. **التمويل الأخضر يعطي معيشة حضرية أكثر استدامة وتنقلا مع خفض الكربون.**[4]

إن أهمية التمويل الأخضر تتمثل في عدة نقاط أخرى اختصرناها في:

---

[1] موللي سكوت كاتو: مقدمة في النظرية والسياسة والتطبيق، دون ذكر الطبعة، مجموعة النيل العربية، دون ذكر بلد النشر، 2010، ص78.

[2] أحمد بشارة: التنمية المستدامة وأبعادها ومؤشراتها، مصر، 2012، ص 22.

[3] أشرف إبراهيم: كيف استطاعت سنغافورة أن تتحول من قزم الى مارد اقتصادي عملاق، جريدة ساسة، يونيو2016.

[4] أرجيلوس أمال، خيرجة حمزة: الاقتصاد الأخضر ودوره في تنمية الوظائف الخضراء، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 03، جامعة أدرار، 2015، ص 79.

- أن التمويل الأخضر يوفر للاستثمار كل ما هو لازم في مجال الزراعة والمياه العذبة والثروة السمكية، وكذلك إنشاء الغابات والمحميات ومع مرور الوقت ينتج عنها تحسين للجودة ونوعية التربة وزيادة العائدات من المحاصيل الزراعية.
- يساعد التمويل الأخضر على زيادة وتوفير وظائف ومناصب شغل جديدة خاصة مجال الزراعة والطاقة والنقل.
- يعمل التمويل الأخضر على إعادة رسم ملامح الأعمال التجارية والبنية التحتية والمؤسساتية عن طريق زيادة حصة القطاعات الخضراء في الاقتصاد.
- يسعى التمويل الأخضر إلى التخفيض من كميات الطاقة والموارد في عمليات الإنتاج غير النظيف، مما يؤدي إلى تقليل النفايات وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.
- الحد من تلوث الهواء من خلال استبدال السيارات القديمة بسيارات صديقة للبيئة تعمل بالغاز الطبيعي أو الكهرباء.[1]
- معالجة النفايات الطبية وذلك من خلال تدبير نظام أمن متكامل مع القطاع الخاص من أجل القضاء على النفايات الطبية مقبل رسوم تدفعها المؤسسات الصحية.
- حماية البيئة الداخلية من للمصانع عن طريق التعاون مع المؤسسات المالية البيئية في تمويل المشاريع باستخدام ما يسمى بتكنولوجيا الإنتاج الأنظف.
- القضاء على النفايات الصلبة ويكون عن طريق تنفيذ مشاريع المدافن الصحية للنفايات الصلبة.

[1] بوروبة كاتيا، صافي أحمد، تقالي بن يونس: أهمية التوجه نحو التمويل الأخضر في الجزائر ودوره في تعزيز التنمية المستدامة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد خاص بالمؤتمر الدولي الثاني للطاقة الخضراء والتنمية المستدامة، مقاربات وتجارب، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2020، ص 22.

- الزراعة الجديدة وتكون بتدوير المخلفات الزراعية المتنوعة واستعمالها كأسمدة بدلا من حرقها.[1]

المطلب الثاني: مجالات ومصادر التمويل الأخضر.

بما أن التمويل الأخضر يشمل العديد من الاستثمارات والقروض التي تعمل على تمويل المشاريع الصديقة للبيئة والهادفة لحمايتها والحفاظ على الموارد الطبيعية، فهو يشمل عدة مجالات خضراء مستدامة (الفرع الأول)، وباعتبار التمويل الأخضر يهدف للحد من التدهور البيئي فإنه يحظى بالعديد من المصادر المحلية والدولية لقيامه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مجالات التمويل الأخضر.

يشتمل التمويل الأخضر على عدة مجالات يسعى لتطويرها، والمتمثلة في الطاقات المتجددة(أولا)، والبنى التحتية الخضراء(ثانيا)، بالإضافة للزراعة المستدامة وحماية الغابات(ثالثا)، وإعادة تدوير النفايات(رابعا).

أولا: مجال الطاقات المتجددة:

الاهتمام بمشاريع الطاقات المتجددة يعود بالدرجة الأولى إلى البعد البيئي، وهذا ما جعل مشاريع الطاقة المتجددة تصنف من أهم المشاريع البيئية كونها تهدف إلى حماية البيئة من خلال تركيزها على النظم الإيكولوجية والاجتماعية، كما تعتبر استثمارات إنتاجية توفر منتجات نظيفة أو ما يسمى بالمنتجات الخضراء التي تقي البيئة من التلوث بل تهدف الى التخلص منه.[2]

---

[1] رقية حدادو، التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 02، المركز الجامعي بآفلو، ديسمبر 2021، ص 57.

[2] يحيى حمود حسن: الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، قسم الدراسات الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، مايو 2013، ص 21.

تتعدد مشاريع الطاقة المتجددة بتعدد مصادرها حيث تعتبر طاقة غير نابضة ومتجددة باستمرار، يمكن تصنيفها إلى طاقات متعددة كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الكهرومائية، طاقة الهيدروجين، وغيرهم من الطاقات المختلفة.

أ_ مشروع الطاقة الشمسية:

بما أن الطاقة الشمسية تعتبر مولدة للكهرباء هناك تقنيتان أساسيتان لإنتاج الطاقة الشمسية المركزة، وهي تقنية تعمل على تحويل طاقة الشمس إلى حرارة تستخدم لدفع المحركات الحرارية مما يولد الكهرباء، حيث أن هناك عاكسات تعمل على تركيز أشعة الشمس على جهاز استقبال من أجل امتصاص الحرارة وتحويلها إلى سائل ناقل للحرارة ينتج عنه بخار يستخدم لتشغيل التوربينات التي تولد الكهرباء، وهذا عكس الطاقة الشمسية الكهروضوئية التي تحتاج إلى بطاريات مرتفعة الثمن لتخزين الكهرباء.

إضافة إلى تقنية الخلايا الضوئية والتي تستخدم الخلايا الشمسية عن طريق الألواح الضوئية أو ما يسمى بالفوتوفولتية إلى طاقة كهربائية، حيث أنها لا تشمل أجزاء أو قطع متحركة، ولا تستهلك وقودا ولا تلوث الجو وعملها سهل أي بدون مركزات أو عدسات ضوئية يكفي فقط تثبيتها على أسطح المباني للإستفادة منها في انتاج الكهرباء.[1]

ب_ مشروع طاقة الرياح:

يعود اللجوء لاستخدام طاقة الرياح إلى امكانيتها في توليد قدرات كبيرة من الطاقة وذلك دون تعرضها لمشاكل التلوث التي تصدر عن المصادر التقليدية.كما تعتبر طاقة الرياح صورة غير مباشرة من صور الطاقة الشمسية تتشكل نتيجة الضغط في الغلاف الجوي، وطاقة الرياح هي عبارة عن طاقة مستمدة من حركة الهواء والرياح، وتقوم مشاريع طاقة الرياح على انتاج الطاقة من خلال حركة الهواء والرياح وتعمل على تحويلها إلى طاقة ميكانيكية تستخدم مباشرة

[1] محمد ساحل، محمد طالبي: أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة البليدة،2008، ص203.

عن طريق تحويلها إلى طاقة كهربائية عبر مولدات، ويتم في العصر الحالي استعمال المراوح ذات الكفاءة العالية في انشاء حقول طاقة الرياح أكبرها متواجدة في الصين.[1]

ج_ مشروع الطاقة المائية:

يتم توليد الكهرباء عن طريق تجميع المياه في خزانات خلف السدود ودفع هذه المياه بواسطة أنابيب، وهذا النوع من الطاقة يمتاز بعدم انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو مما ينتج عنها المحافظة على الهواء وعدم انتشار التلوث الجوي، وبالتالي تعتبر هذه المشاريع من المشروعات الصديقة للبيئة.

كما أن الحكومة بإمكانها تقديم تحفيزات لزيادة جذب المستثمرين في مجال الطاقة المتجددة والمتمثلة في الحوافز الضريبية التي تساهم في تعزيز الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، والتي بإمكانها أن تستهدف انتاج أو استهلاك السلع والخدمات على سبيل المثال في الهند تم وضع نظام الخصم من ضريبية الأملاك لكل من يستخدم سخانات مياه بالطاقة الشمسية يصل إلى خصم من 6% إلى 10% من ضريبة الأملاك.

بالإضافة الى ضريبة الكربون و التي تعتبر من الأدوات الأكثر كفاءة في حماية البيئة لقيامها على مبدأ "**الملوث يدفع**" بمعنى أن يقوم بتلويث البيئة يحمل مسؤولية دفع نفقات مكافحة التلوث الذي ينتج عن نشاط، و بالتالي فإن ضريبة الكربون هي ضريبة تشجيعية تضعها الدولة للتشجيع على استعمال الطاقة المتجددة.[2]

ثانيا: مجال البنية التحتية الخضراء:

تعد البنية التحتية عنصرا أساسيا في بناء البيئة المستدامة لأنها تحمل عدة مشاريع استثمارية مستدامة ، و تلك المشاريع تخضع لمراقبة من طرف الدولة لحماية مكونات البيئة و تحقيق بيئة خضراء ، وذلك حسب ما تضمنته المادة 10 من القانون 03-10 المؤرخ في 19

[1] محمد ساحل، محمد طالبي: المرجع السابق، ص 204.

[2] نفس المرجع السابق، ص 205.

جمادى الأولى 1424 الموافق ل 19 يوليو سنة 2003 ، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، بأن الدولة هي التي تضمن حراسة مكونات البيئة التي تعتبر أساس المشاريع المستدامة، فيجب على الدولة ضبط القيم القصوى و مستوى الإنذار و أهداف النوعية ، منها ما يتعلق بالهواء و الماء و الأرض و باطنها ، بالإضافة الى حراسة هذه الأوساط المستقبلة و كل التدابير التي يجب اتخاذها في الحالات الخاصة.

أ_ مشروع البناء الأخضر:

تعتبر مشاريع البناء الأخضر مبادرات هادفة للتقليل من سلبيات المباني على البيئة، من خلال استخدام مواد البناء الصديقة للبيئة مع استغلال أنظمة توفير الطاقة والعمل على انخفاض انبعاثات الكربون وتحسين جودة الهواء.

بالإضافة إلى زيادة قيمة العقار، وقد تم تنفيذ وإنجاح العديد من هذه المشاريع نحو العالم من خلال القروض التي يتم تقديمها في مجال الطاقة النظيفة، التي توفر تمويلا لأصحاب العقارات والتي ما تكون غالبا أسهل من طرق التمويل التقليدية كون القرض مرتبط بالممتلكات بدلا من المقترض، إضافة إلى ذلك يمكن استخدام هذه القروض في تمويل كل ما يخص مشروع البناء الأخضر بداية من الألواح الشمسية والنوافذ الموفرة للطاقة إلى محطات شحن السيارات الكهربائية وأنظمة الحفاظ على المياه.[1]

اعتمادا على ما سبق ذكره، سواء أراد الشخص إنشاء بناء جديد أو إعادة ترميمه فمشروع البناء الأخضر قد وضع العديد من الحلول لتنفيذ ممارسات البناء الأخضر الصديق للبيئة، والتي تمكنا من تلخيص بعضها والمتمثلة في:

- استخدام مواد البناء المستدامة مثل الزجاج الصلب والمعاد تدويره.
- تركيب النوافذ والأبواب التي توفر أكبر قدر من الطاقة.

[1] حمدي زينب، سلكة أسماء: المرجع السابق، ص 579.

- بناء ما يسمى بالأسقف الخضراء المعروفة باسم " النباتات على سطح منزلك"، وهو عبارة عن سقف مغطى بالنباتات ويعمل على تحسين جودة الهواء والتقليل من الجريان السطحي لمياه الأمطار.
- الاستعانة بالطاقة المتجددة لتشغيل المبنى، كتركيب نظام الألواح الشمسية لتوفير متطلبات الإضاءة بالإضافة الى الحفاظ على الدفء في فصل الشتاء.[1]

ب_ مشروع النقل الصديق للبيئة:

تعتمد وسائل النقل التقليدية مثل السيارات والطائرات بشكل كبير على الوقود الأحفوري، والذي يساهم في انبعاث الغازات والسموم بشكل كبير وتعد هذه الانبعاثات السبب الرئيسي في تلوث الهواء وتغير المناخ مما يؤثر على البيئة والانسان سلبا، وهذا هو السبب الرئيسي الذي دفع الى تبني وسائل النقل الصديقة للبيئة كونها قادرة على تقليل انبعاثات الكربون، مما جعل هذا المشروع يحظى بإقبال كبير وهو تلك النتائج الإيجابية التي يمكنه تحقيقها والتي نذكر منها:

- استعمال السيارات الكهربائية التي تنتج انبعاثات صفرية أي ليست ملوثة ولا ضارة، حيث أنها تساعد على تحسين جودة الهواء بشكل كبير.
- يمكن لمشاريع النقل الصديقة للبيئة سواء كانت سيارات أو دراجات أو وسائل النقل العام أن تساهم في التقليل من الازدحام المروري.
- تساهم وسائل النقل الخضراء في تعزيز كفاءة الطاقة، حيث تستخدم الكهرباء كمصدر أساسي للطاقة التي يمكن توليدها من مصادر متجددة سبق وذكرناها، وهذا ما يقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

من جهة أخرى نجد أن شركات صناعة السيارات قد قامت بمبادرات مستدامة في انتاج المركبات الصديقة للبيئة، والتي أطلق عليها تسمية " المبادرات الخضراء".

---

[1] راقي الدراجي، لرادي سفيان: دور السندات الخضراء في دعم وتمويل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، العدد 03، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، ديسمبر 2021، ص35.

وقد قدمت شركات صناعة السيارات قفزة نوعية في تطوير السيارات الكهربائية مما يجعلها بديلا مستداما للمركبات التقليدية، حيث كانت شركة TESLA و NISSAN و CHEVROLET من أوائل المنتجين للسيارات الكهربائية تتميز بقوة الأداء والشحن.

من جهة أخرى توجه المركبات الهجينة والتي حققت نجاحا كبيرا في الحد من الانبعاثات الكربونية وعززت النقل المستدام، وجمعت بين أفضل ما في العالمين بقدرتها على الجمع بين محرك احتراق داخلي ومحرك كهربائي مما زاد من كفاءة استهلاك الوقود والتقليل من الانبعاثات الكربونية، حيث أصبحت سيارة TOYOTA BRIUS مطابقة للتكنولوجيا الهجينة وذلك بفضل نجاحها في استهلاك الوقود وانبعاثاتها المنخفضة، وهذا ما جعلها من خيارات السائقين المهتمين بالبيئة.[1]

كما تتخذ مصانع السيارات تدابير للحد من التأثير البيئي عن طريق استخدام مواد مستدامة في سياراتهم مثل ما قامت به شركة فورد عندما قامت بدمج الزجاجات البلاستيكية المعاد تدويرها في سجاد سياراتها، مما يؤدي إلى تقليل النفايات وتشجيع عمليات إعادة التدوير. وشركة فولفو قدمت مواد داخلية مصنوعة من شبكات الصيد المعاد تدويرها والكثير من النفايات البلاستيكية المهملة، وهذا ما يدل على التزامها بممارسات التصنيع المستدامة.

ومشروع عجلة كوبنهاجن كذلك من مشاريع النقل البيئي الأخضر ويصنف ضمن مشاريع المرونة البيئية الناجحة والتي أحدث فرقا في النمط البيئي، وهو مشروع هدفه جعل ركوب الدراجات خيار نقل أكثر استعمالا في المناطق الحضرية، يمكن ربط هذه العجلة بأي دراجة مع استخدام أجهزة استشعار لمراقبة سرعة الراكب وتسجيل المسافة والجهد المبذول.

[1] استكشاف وسائل النقل الصديقة للبيئة و المبادرات المستدامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار، 03أفريل 2024، https//fastercapital.com/arabpreneur ، 13 ماي 2024 ، الساعة 15:05.

بالإضافة إلى أنها تحتوي على محرك مدمج يقوم بتقديم المساعدة عند الحاجة، وقد حققت هذه العجلة نجاحا وساهمت في تشجيع المزيد من الناس على ركوب الدراجات والتقليل من الازدحام المروري والتقليل من التلوث وتحسين جودة الهواء في المدن.[1]

ثالثا: مجال الزراعة المستدامة وحماية الغابات:

تعتبر المشاريع الزراعية المستدامة الإدارة الناجحة للموارد الزراعية كونها تهدف إلى صيانة الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى المحافظة على البيئة وبذلك توفير منتجات غذائية أكثر أمنا وخالية من المواد الكيماوية الضارة.

وحتى يتحقق ما يسمى بالزراعة المستدامة أو النظام الزراعي المستدام لابد من توفير ما يسمى بالتمويل الفلاحي الذي يساهم في توفير الأموال اللازمة لتطوير القطاع الزراعي وتحسين دخل المزارعين وبالتالي رفع الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى منح المزارعين والفلاحين الأموال اللازمة من أجل الاستغلال الجيد لأراضيهم، وذلك بدعمهم لاقتناء الآلات والمعدات اللازمة من أجهزة الري إلى آلات الحفر والحرث وصولا إلى المبيدات والبذور وغيرهم من المستلزمات الفلاحية.[2]

استنادا إلى ما سبق ذكره يجعل قطاع الزراعة المستدامة يسير نحو الأمام ويحقق نتائج إيجابية تناسب البيئة والمجتمع على حد سواء، حيث يتحقق:

- الزيادة من الدخل الوطني من خلال الرفع من الإنتاج الفلاحي مما يؤدي إلى تحسين مستوى الدخل الفردي، وعليه تحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- الرفع من قيمة الصادرات والتقليل من عملية الاستيراد، مما يعزز الأمن الغذائي للدولة وتحسين وضعية الميزانية التجارية.
- التخفيف من نسبة البطالة المرتفعة خاصة في الأماكن الريفية، وذلك بخلق وظائف جديدة ومنح فرص العمل فيها للأفراد.

---

[1] المرونة البيئية ورعاية البراعم الخضراء من أجل مستقبل أكثر اخضرارا، 06 أفريل 2024، https//fastercapital.com/arabpreneur، 13 ماي 2024، الساعة 15:34.

[2] حمدي زينب، سلكة أسماء: مرجع سابق، ص 580.

- العمل على إنتاج أكبر قدر الإنتاج المادي مما يحقق الاستقرار الاقتصادي.[1]

إضافة إلى الأرض والتي تعد العنصر الأساسي وجوهر الإنتاج الزراعي المستدام، استنادا إليها يتم تحديد حجم ونوعية الإنتاج الزراعي والتي تتمثل في:

- الأراضي القابلة للزراعة وهي عبارة عن أراضي مستعملة من قبل للزراعة بالإضافة الى الأراضي الغير مستعملة التي يمكن استصلاحها والاستفادة منها.
- الأراضي المسقية التي تسمح برفع الإنتاج الزراعي بفضل التكثيف الزراعي، وكذا عدم تأثر مزروعاتها بقلة الأمطار أو الجفاف وهذا ما دفع عدة دول ومنها الجزائر إلى زيادة مساحة الأراضي المسقية من خلال بناء السدود وحفر الآبار، وانتشرت هذه العملية بكثرة في السنوات الأخيرة باستصلاح مساحة معتبرة عن طريق حفر الآبار العميقة وانشاء السدود الصغيرة بكميات تكفي احتياجات السكان.

بالرغم من أن الغابات هي النظام البيئي الوحيد الذي بإمكانه أن يتوسع أو يتدهور طبيعيا لكن الإنسان له دور اتجاه دمار بعض الغابات وتخريبها، إلا أن هناك العديد من الطرق والإجراءات التي يمكن للدولة أن تمارسها من أجل حماية الغابات، ذلك بتشجيع مشاريع حماية الغابات وتمويلها والنهوض بالثروة الغابية والتي يقوم أساسها على:

- ✓ اتباع سياسة صارمة لمنع الرعي الجائر والعشوائي والحفاظ على الغطاء النباتي.
- ✓ اتخاذ إجراءات قانونية لحماية الغابات من الحرائق وفرض العقوبات على كل من يساهم في نشوب الحرائق.
- ✓ عدم الإفراط في استغلال الغابات، كالأشجار التي يتم قطعها لتصنيع الأثاث.
- ✓ تقنين الأنشطة التجارية التي تستهدف الغابات مع منع الاحتطاب.
- ✓ الحفاظ على جودة التربة الغابية من خلال تشجيع عمليات التشجير.
- ✓ الحث على ضرورة عدم ترك المخلفات في الغابات أثناء التخييم أو التنزه خاصة المواد القابلة للاشتعال.

[1] راقي الدراجي، لرادي سفيان: مرجع سابق، ص09.

- ✓ منع إقامة المشاريع الصناعية بالقرب من الغابات من أجل حمايتها من التلوث الناتج عن نشاط المصانع.
- ✓ تشكيل لجان فنية وعلمية لمراقبة الحياة الطبيعية داخل الغابات، مع معالجة أي مشكلة بيئية تضر بالغابة.
- ✓ التركيز على حفظ النباتات النادرة وحماية الحيوانات المهددة بالإنقراض عن طريق محاولة تزويجها من منفس النوع.
- ✓ وضع حراسات خاصة لحماية الغابات من كل النشاطات التي تضر بها خاصة إذا كانت تحتوي على ثروات حيوانية نادرة.

وفي هذا المجال نجد مثال مشروع السور الأخضر العظيم، وهو مشروع يهدف إلى انشاء حاجز من الأشجار عبر كامل عرض افريقيا وغايته مكافحة التصحر وخلق مستقبل مستدام للقارة، وقد عملت على المشروع أكثر من 20 دولة افريقية معا لزراعة أكثر من 12 مليون هكتار من الأشجار، وحقق المشروع نجاحا كبيرا في تقديم فرص العمل بالإضافة إلى تحسين نمط الحياة للمجتمعات المحلية وكذا الحد من تأثير تغير المناخ.[1]

رابعا: مجال إعادة تدوير النفايات:

تعتبر مشاريع إعادة التدوير من أهم المبادرات البيئية التي يمكن اتخاذها لحماية البيئة والتقليل من حدة التلوث، حيث تساهم هذه المشاريع في تقليل كمية النفايات والمحافظة على الموارد الطبيعية إضافة إلى تقليل استخدام الطاقة.

وعملية التدوير تحمل مجموعة من الخطوات يجب المرور بها، أولها عملية جمع النفايات القابلة للتدوير وبعدها عملية النقل نحو الأماكن المخصصة لتنفيذ عملية التدوير، ثم عملية الفرز والتفكيك وصولا إلى عملية إعادة التدوير وهي آخر عملية تتمثل في نقل المواد إلى

[1] المرونة البيئية ورعاية البراعم الخضراء من أجل مستقبل أكثر اخضرارا، نفس المرجع السابق، 23 أفريل 2024، الساعة 02:45.

خطوات إنتاجية لاحقة أو عن طريق ارسالها إلى معمل متخصص في عملية التدوير، أو إلى جهات أخرى تحتاجها اعتمادا على اتفاق مسبق على تزويدها بها، ومن الأمثلة على ذلك:

عملية إعادة تدوير الورق الذي يتم فيه إعادة جمع الورق المستخدم وتحويله إلى مواد جديدة مثل الكرتون أو الورق المقوى.

- ❖ عملية إعادة تدوير البلاستيك، حيث يتم جمع البلاستيك المستعمل وإعادة تدويره إلى مواد جديدة مثل الأنابيب والأسلاك الكهربائية.
- ❖ إعادة تدوير الزجاج، من خلال جمع الزجاج المستعمل أو المكسور والملقى في المهملات أي الذي أصبح بدون فائدة، ثم إعادة تحويله إلى مواد جديدة مثل زجاج النوافذ والمرايا وغيرها.
- ❖ إعادة تدوير المعادن عن طريق جمع المعادن المستعملة الغير صالحة للاستعمال من الحديد والنحاس وغيرهم، ثم إعادة تحويله إلى مواد جديدة صالحة للاستعمال مثل السيارات والأجهزة الالكترونية والكهرومنزلية وغيرها.[1]

إذن مشاريع إعادة التدوير تعتبر فرصة اقتصادية لإنتاج مواد مستدامة وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى أن مشاريع إعادة تدوير النفايات تعود بفوائد على البيئة، وهي:

- تقلل من كمية النفايات التي يتم التخلص منها في القمامات، وبالتالي الحد من التلوث البيئي.
- توفير الطاقة التي تستخدم في عمليات انتاج مواد جديدة، وبالتالي الحفاظ على الموارد الطبيعية.
- توليد فرص عمل جديدة في مجال إعادة التدوير ومعالجة النفايات.
- زيادة عملية التصدير والعائدات المالية من بيع المواد المعاد تدويرها.

[1] حليمة قمري، رضوان أنساعد، مصطفي جعفر: إعادة تدوير النفايات كآلية لتعزيز مفهوم التنمية المستدامة والتسويق الأخضر، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2021، ص 24. 25.

- التقليل من أضرار الوسط البيئي والحد من الانبعاثات الضارة إلى الهواء والماء وانخفاض كمية النفايات المرمية في الأوساط البيئية.
- إعادة استخدام المواد مرة أخرى في عمليات أخرى مثل المواد الخام واستعمالها كمادة وسيطة للإنتاج، ومنه التقليل من استخدام الموارد الخام الجديدة.[1]

الفرع الثاني: مصادر التمويل الأخضر وأهم المشاريع الخضراء في الجزائر.

إن التمويل الأخضر هو ذلك النشاط المتطابق مع البيئة، فقد أصبح جزءا أساسيا كونه يهدف إلى الحد من التدهور البيئي، ومن خلال هذا فالجزائر تعتبر من الدول التي أعطت مجالا خاصا للتمويل الأخضر واهتمت به وسعت جاهدة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وهذا من خلال اعتمادها على عدة مصادر مختلفة لتحقيق التمويل الأخضر ووضع القوانين وإنشاء الهيئات المساعدة على إنجاز المشاريع الخضراء والصديقة للبيئة. [2]

أولا: <u>مصادر التمويل الأخضر</u>

أ) المصادر المحلية للتمويل الأخضر.

يقصد بالمصادر المحلية للتمويل الصديق للبيئة، تلك التشكيلة التي تحتوي على مجموعة من المصادر التي حازت منها المشاريع الوطنية على أموالها وذلك بهدف استغلالها في المشاريع الصديقة للبيئة، ويمكن تقسيم هذه المصادر المحلية إلى عدة أنواع هي:

[1] ليلى بعوني: إعادة تدوير النفايات مدخل لتفعيل الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ديسمبر 2022، ص 347 . 350.

[2] رقية حدادو: المرجع السابق، ص 61.

1. **الرسوم والضرائب:** وفقا للإصلاح الجبائي الأخضر الذي قامت به الجزائر، فقد تم وضع مجموعة من الرسوم والضرائب البيئية من أجل محاولة القضاء على مختلف أنواع التلوث خاصة تلوث الهواء والماء، وتتمثل هذه الرسوم في:

1.1 الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة: تعددت القوانين والمراسيم التي نظمت هذا النوع من النفايات، فقد حاول المشرع وضع استراتيجية قانونية لمواجهة المخاطر الناتجة عن النفايات أو عن سوء تسييرها.

حيث بإمكاننا تنسيق هذه الاستراتيجية ضمن قوانين تتعلق بالبيئة وأخرى متعلقة بالجماعات الإقليمية، وأخيرا بالقوانين العامة.[1]

المرسوم التنفيذي رقم 84-378 المتعلق بشروط التنظيف وجمع النفايات الصلبة ومعالجتها:

جاء هذا المرسوم لتحديد الشروط اللازمة لتنظيف وجمع النفايات الصلبة، وتطرق في الفصل الثاني منه إلى النفايات المنزلية ومسؤولية جمع النفايات من طرف البلدية بشكل دائم ومنتظم، مع ضرورة نقل هذه النفايات إلى أماكن خاصة بمعالجتها.

حيث تنص المادة 02 والمادة 03 من نفس المرسوم على أنه تتحدد مسؤولية المجلس الشعبي البلدي بتنظيم نفسه أو عن طريق هيئات بلدية مشتركة أو إحدى المصالح على جمع النفايات الصلبة.

اعتمادا على ما جاء في المرسوم، فإن جمع النفايات الصلبة كنفايات التشريح والتعفن التي ترميها المستشفيات ومراكز العلاج ونفايات جثث الحيوانات كلها تكون من مسؤولية المجلس الشعبي البلدي.

[1] محمد بن قرينة، حدة فروحات: تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح . ورقلة، 2012، ص 21 . 22.

إلا أن هذا المرسوم لم يحقق كل الأهداف المسطرة له، حيث أن البلدية لم تستطع تسيير النفايات الصلبة وذلك نظرا لضعف امكانياتها من جهة وانعدام الوعي لدى الشعب من جهة أخرى، أين استمر انتشار القمامات في البلديات مما دفع بالمشرع إلى اتخاذ إجراءات قانونية أخرى أكثر صرامة.

- **القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات:**

يعتبر هذا القانون الأول الذي ينظم تسيير النفايات المنزلية، وهدفه تحديد كيفية تسيير النفايات ومعالجتها، بالإضافة الى جملة من المبادئ المتمثلة في مبدأ الوقاية والتخفيف من انتاج وضرر النفايات، تنظيم وفرز النفايات وجمعها ونقلها، وقد خصص المشرع الباب الثاني من هذا القانون للنفايات المنزلية وما شابهها، حيث يتم وضع مخطط من طرف البلدية لتسيير النفايات المنزلية على أن يكون مطابقا للمخطط الولائي للتهيئة ويصادق عليه الوالي المختص إقليميا. [1]

- **القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:**

جاء هذا القانون بعد إلغاء القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، وبعده جاء القانون 03-10 الجديد مطابقا لما أقره إعلان " جوهانسبورغ " سنة 2002 في جنوب افريقيا، وجاء في هذا القانون 114 مادة هدفها حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وجاءت المادة 51 منه تنص على منع رمي النفايات أيا كانت طبيعتها في المياه المخصصة لإعادة تزويد طبقات المياه الجوفية، وفي الآبار والحفر وسراديب جذب المياه.

[1] القانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

وقد أقر المشرع مجموعة من التدابير لحماية المياه والأوساط المائية من خلال المواد 51 و52 و53، حيث منع كل طرح أو صب للمياه الملوثة أو المستعملة أو رمي النفايات في المياه الخاصة بإعادة تزويد الطبقات الجوفية.[1]

أما بالنسبة لقيمة الرسوم المتعلقة بالنفايات الصلبة تتمثل في:

- رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة، ويقدر مبلغ هذا الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 ب 10500 دج/طن.
- رسم اخلاء النفايات المنزلية والتي تقدر قيمته ب 40 دج إلى 1000 دج سنويا للعائلة.
- رسم تحفيزي على الامتناع على تخزين النفايات الطبية والتي يقدر مبلغ الرسم فيها حسب قانون المالية لسنة 2002 ب 24000 دج/ طن.
- الرسم المتعلق بالأكياس البلاستيكية الذي تم إدراجه في قانون المالية لسنة 2004 والذي يقدر مبلغه ب 10,5 دج/ كغ، كما يوجه ناتج الرسم الى الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث.

2.1 الرسم الخاص بالنشاطات الخطيرة والملوثة للبيئة:

- المنشآت التي خضعت للتصريح يقدر مبلغ الرسم فيها ب 9000 دج.
- المنشآت المصنفة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي قيمة الرسم 20000 دج.
- المنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة وزارة الإقليم قيمة رسمها 120000 دج.[2]

[1] القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 الموافق ل 19 يوليو 2003 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003.

[2] رقية حدادو: مرجع سابق، ص 62.

2. **الميزانية العامة:** لها القدرة على دعم ثلاث أنواع للتمويل الأخضر، كما أن التمويل من الميزانية العامة يتوفر على مستويات حكومية وإقليمية، وعلى مستوى البلديات وذلك حسب كل دولة.

تمنح الميزانية العامة ثلاثة أنواع من التمويل الأخضر تتمثل في:

- تمويل تكاليف الشغل لتسيير النظام الإداري.
- تحفيز صيانة وتشغيل الخدمات المتاحة للجمهور.
- تمويل الاستثمارات التي تتوفر على إجراءات خاصة، بتخطيط الاستثمار العام ويندرج ضمن خطط الاستثمار العام أو ما شابهه.[1]

وفي أوقات أخرى يمكن أن تتوفر عملية التمويل في شكل منح من الميزانية العامة السنوية، إذن الممول الحقيقي لهذا النوع من التمويل هم دافعو الضرائب.

وعندما كانت الاموال المتاحة في الميزانية العامة محدودة في الدول النامية التي تمر بفترة انتقالية، وظهرت المنافسة من خلال الاهتمامات البيئية مع المواضيع ذات الاهتمامات الأخرى وذلك مثل: الرعاية الصحية، توفير المياه، والبنية التحتية....[2]

3. **الصناديق والمؤسسات المالية:** لقد اهتم المشرع الجزائري في مجال التمويل الأخضر والمشاريع الصديقة للبيئة بفكرة انشاء الصناديق والمؤسسات المالية التالية:

1.3 صندوق حماية البيئة ومكافحة التلوث: تعتبر صناديق حماية البيئة ومكافحة التلوث مصدر تمويل عام خارج إطار الميزانية العامة، وهي توفر التمويل بشكل أساسي على شكل

[1] ياسمينة عمامرة، غريب الطاوس، دريد حنان: تمويل المشاريع البيئية في إطار التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2022، ص 258.

[2] سلكة أسماء، حمدي زينب: مرجع سابق، ص 576.

منح وقروض بعد تقديم طلب الحصول على تمويل للمشروع ومن ثم يتم دراسة الملف وجدوى المشروع بعدها تقديم التمويل.

وتعتبر هذه الصناديق مورد التمويل العام الذي يعتمد على إجراءات خاصة لكل مشروع، ويمكن تقديم التمويل من خلال أولويات عامة محددة وعلى أساس مستوى جودة الطلب.

2.3 الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم: هو صندوق موجه لمنح الزيادات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتنظيم النشاطات، وتتعلق هذه العلاوات ب:

- البحوث والدراسات القائمة من طرف مكاتب الدراسات ومعاهدات البحوث التي تتعلق بمجال التهيئة الإقليمية والبيئية.
- المشاريع الاقتصادية الصديقة للبيئة والتي تعتمد على التكنولوجيا النظيفة.[1]

3.3 صندوق التجهيز وتهيئة الإقليم: يعتبر هذا الصندوق أداة دعم جديدة تم إنشاؤه من أجل انجاز البرامج والنشاطات الداعمة، والتي تتعلق بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والبيئة.

وطبقا لنص المادة 05 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة فإن سياسته تساهم في وضع دعائم الوحدة الوطنية، بالإضافة الى أهدافه الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حسب المادة 07 من القانون رقم 01-20 من أدوات التهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة والذي يحتوي على كامل تراب الوطن، كما يهدف صندوق تهيئة الإقليم الى:

- حماية المساحات الهشة ايكولوجيا واقتصاديا وتثمينها.
- حماية الأقاليم والسكان من المخاطر المرتبطة بالتغيرات الطبيعية.

[1] حدة فروحات: استراتيجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2010، ص 131 – 132.

- توفير الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل.
- دعم الأوساط الريفية والأماكن التي تعاني من أجل استقرار سكانها.
- حماية السكان والأقاليم من الأخطار والتقلبات الطبيعية.[1]

4.3 الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية: أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2003، بهدف تمويل الدراسات والأبحاث المتعلقة بحماية الشواطئ والسواحل، والمساهمة في النفقات المتعلقة بالتدخل المستعجل في حالة التلوث البحري، حيث نص القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، على حماية البحر في المادة 52 منه التي نصت أنه : " مع مراعاة الأحكام التشريعية المعمول بها و المتعلقة بحماية البيئة البحرية ، يمنع داخل المياه البحرية الخاضعة للقضاء الجزائري ، كل صب أو غمر أو ترميد لمواد من شأنها:

- الإضرار بالصحة العمومية والأنظمة البيئية البحرية.
- عرقلة الأنشطة البحرية بما في ذلك الملاحة والتربية المائية والصيد البحري.
- افساد نوعية المياه البحرية من حيث استعمالها.
- التقليل من القيمة الترفيهية والجمالية للبحر والمناطق الساحلية، والمساس بقدراتهما السياحية".[2]

5.3 صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية: تم إنشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2002 وقد خصص له مبلغ 500 مليون دج، وهو تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية ويقوم بتمويل أنشطة مكافحة التصحر وتنمية الأراضي وتطوير انتاج الحيوانات وغيرها، والمادة 62 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، تناولت موضوع التصحر في فقرتها الأولى حيث حددت شروط و تدابير خاصة للحماية البيئية المتخذة لمكافحة

---

[1] القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 والمتضمن تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

[2] القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: السالف الذكر.

التصحر و الانجراف و ضياع الأراضي القابلة للحرث، و الملوحة وتلوث الأرض و مواردها بالمواد الكيماوية و كل مادة يمكن أن تحدث ضررا بالأرض في الامدين القصير و الطويل.[1]

4. البنوك ومؤسسات التمويل المحلية: تعتبر البنوك والنظام المصرفي بشكل عام في الجزائر في مرحلة تطور، من خلال العدد الإجمالي للبنوك والمؤسسات المالية وغيرها، كما تعتبر مصادر تمويلية تقوم بالاستثمار في مشاريع البنية التحتية ومشاريع أخرى صديقة للبيئة. ونذكر بعض البنوك الجزائرية التي تعتبر مصدرا لتمويل المشاريع:

1.4 البنك الوطني الجزائري (BNA): يعتبر أول بنك تجاري وطني يقدم خدمات مختلفة تتمثل في: الحساب الجاري، حسابات الشبكات، الحسابات الأجنبية بالدينار المحول والحسابات بالعملة الصعبة، حساب سند الصندوق، الحساب المشترك والعديد من الخدمات الأخرى[2]

2.4 البنك الخارجي الجزائري (BEA): في بداية انشائه جاء في شكل شركة وطنية، ثم أصبح يقوم بكل العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الوطنية الكبيرة، كما يقدم خدمات مالية للمؤسسات الاقتصادية حسب حجمها، بالنسبة للمؤسسات الكبيرة يوفر لها تمويل الاستثمارات، أما المؤسسات الصغيرة يقدم البنك خدمات مالية مثل قروض عبر الصندوق لتمويل احتياجات الخزينة وهي عبارة عن قروض قصيرة الاجل، وقروض الاستثمارات تكون عن طريق التمويل متوسط الأجل.

3.4 بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR): يوفر العديد من الخدمات المالية لتشجيع المشاريع والاستثمار للمؤسسات الاقتصادية والتي تتمثل في: حساب جاري بالدينار وحساب

---

[1] حدة فروحات: مرجع سابق، ص 133.

[2] معلومات عن البنك الوطني الجزائري و مهامه، 2022، httph//www.bank-of-algeria.dz ، 15 مارس 2024 ، الساعة 22:25.

جاري بالعملة الصعبة، الودائع، قروض الاستثمار، القرض التأجيري والتحويلات الدولية، وغيرها من الخدمات التي تشجع على الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة.

4.4 بنك التنمية المحلية (BDL): يهتم بمنح التمويل لقطاعات المؤسسات الصغيرة والمؤسسات التجارية بشكل عام، بالإضافة الى تقديم هذا التمويل الى المهن الحرة والأشخاص والأسر، أما بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين فالبنك يقدم لهم خدمات مالية لتمويل نشاطهم الاقتصادي وتتمثل هذه الخدمات في: قروض الاستثمار، قروض المؤسسات المصغرة، قروض أونجام، قروض كناك CNAC، القروض السياحية بالإضافة الى قروض الترقية العقارية. [1]

5.4 الصندوق لوطني للتوفير والاحتياط–بنك: يختص في جمع التوفير، حيث أنه يقدم القروض العقارية للخواص ومنح التمويل للمقاولين العموميين والخواص، توفير التمويل لمؤسسات انتاج عتاد البناء والمؤسسات التي لها صلة بالبناء، كما يقدم قروض لتمويل المشاريع المبتكرة التي تختص في قطاعات لنتاج عتاد البناء.

6.4 بنك ABC الجزائر: هو أول مصرف دولي خاص تم ترخيصه، ويقدم خدمات مالية في شتى القطاعات الاقتصادية المختصة في قطاع النفط والغاز، قطاع الكهرباء والطاقة وقطاع الطيران والاتصالات وغيرها من القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أنه يقدم تمويل لعدة شركات وخدمات الأعمال المصرفية. [2]

[1] مسعود أمير معيزة، فارس هباش: مصادر التمويل في الجزائر – دراسة حالة التمويل عن طريق القروض البنكية، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، عدد خاص، جامعة سطيف 01، سطيف، أفريل 2020، ص ص 132–135.

[2] مسعود أمير معيزة، فارس هباش: نفس المرجع، ص ص 136–137.

ب) المصادر الدولية للتمويل الأخضر:

يقصد بالمصادر الدولية للتمويل الأخضر، تلك القروض والمساعدات التي تنعقد بين دول مختلفة، ويتم منح هذا التمويل في شكل قروض بعد عدة مفاوضات تقوم بين حكومات الدول المانحة والدول المتلقية للتمويل، وتتمثل المصادر الدولية للتمويل الأخضر في عدة أنواع يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **البنوك الدولية:** إن طريقة عمل البنوك الدولية تشبه طريقة عمل البنوك التجارية، إلا أن البنوك الدولية تشترط عدة إجراءات للحصول على الموافقة على القرض، ومن أهم البنوك الدولية نذكر:

1.1 البنك الدولي للإنشاء والتعمير: ويعد من أقدم وأكبر المؤسسات المالية، وهو أول مؤسسة مالية وضعت سياسة حماية البيئة، كما قد حقق البنك تقدما كبيرا في إدخاله للاعتبارات البيئية ضمن سياساته وعملياته الى أن أصبحت البيئة موقع اهتمام غالب في عمليات البنك، وذلك من خلال توفير المعلومات البيئية في مشاريع البنك وبرامجه ويقوم بإعداد تقارير عن قضايا البيئة في كل دولة تقترض منه وهذا ضمن الأهداف الأساسية للبنك في مجال البيئة.

واعتمد البنك الاستراتيجية البيئية لتوجيه أعماله للمجال البيئي، وتتضمن ثلاثة اهداف أساسية:

- الهدف من رفع المستوى المعيشي.
- الهدف من تحسين نوعية النمو.
- حماية الموارد البيئية الإقليمية المشتركة عالميا.

ومن تمويلات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حول العالم نجد مشروع التشجير في الصين الذي ساعد على تحسين البيئة، حيث قدم له لبنك قرض بقيمة 60 مليون دولار ونظرا لمشاركة البنك في مجال تنمية الحراجة في الصين لمدة طويل استطاع أن يكتسب الخبرة من الدول في مجال إدارة الغابات البيئية، و قام هذا المشروع بمواجهة التحديات المرتبطة بتشجير الأراضي

الهامشية، و قام بتصميم برامج جديدة تساعد على تحسين البيئة، كما ركز هذا المشروع على استعادة الغطاء النباتي في المناطق الجبلية المتدهورة، و أنشأ نظام للغابات المحمية في السواحل من أجل استخدام الغابات في مكافحة تآكل التربة و حبس الكربون بهدف إنتاج نظام حرجي مستقر قادر على محاربة التغيرات المناخية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير يمول جميع القطاعات إذ أنه يقدم خبراته المتخصصة في مختلف مراحل المشروع، ويدعم جهود الدول التي تهدف الى تحسين الاستثمار و تنظيف المناخ وكسر الحواجز التي تعيق التقدم والاستدامة.[1]

2.1 البنك الأوروبي للاستثمار: يقوم بتمثيل مؤسسة التمويل التابعة للاتحاد الأوروبي، كما يمنح القروض لدول الاتحاد الأوروبي لتمويل المشاريع التي تتماشى مع أهدافه، أما خارج الاتحاد الأوروبي فالبنك يلجأ الى تنفيذ بنود الاتفاقيات المالية التي أبرمها من أجل دعم التنمية والتعاون، كما يعمد هذا البنك إلى تقديم ثلث إلى ربع قروضه المستقلة للمشاريع التي تعمل على حماية البيئة وتحسينها داخل دول الاتحاد الأوروبي والدول المرشحة للانضمام الى الاتحاد الأوروبي، وأهداف البنك الأوروبي للاستثمار في مجال حماية البيئة تتمثل في :

- السعي نحو المحافظة على البيئة وحمايتها.
- العمل على حسن استعمال الموارد الطبيعية والتوعية على استهلاكها.
- التشجيع على التعامل الدولي مع مشاكل البيئة الإقليمية والعالمية.

كما أن نسبة اقراض البنك للمشاريع البيئية تقدر ب 9 مليار يورو، قدرت نسبة تمويل مشاريع النفايات الصلبة ب 561,7 مليون يورو معظمها داخل الاتحاد الأوروبي، وقد قروض لمشاريع البيئية في دول الشراكة الأوروبية المتوسطية بقيمة 580 مليون يورو.[2]

[1] حدة فروحات: مرجع سابق، ص 127.

[2] محمد بن قرينة، حدة فروحات: مرجع سابق، ص 25.

3.1 البنك المركزي الأمريكي: جاء هذا البنك لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، حيث قام بمساعدة برامج القطاع العام والخاص وكل المشاريع التي تمنح فرص العمل والإنتاج والتحسين من الإنتاجية التنافسية، وقد ركز البنك الأمريكي على تمويل ثلاثة اتجاهات ألا وهي:

- **المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** إذ يقدم البنك مساعدات واعتمادات فنية من طرف البنوك وشركات التمويل.
- **المشاريع البيئية:** إذ أنه يقوم بتمويل المشاريع البيئية من خلال وضع صندوق خاص بالمشاريع البيئية من خلال وضع صندوق خاص بها، يتم من خلاله تقديم تمويل للمشاريع التي تتضمن إدارة الماء الضائع وحمايته والمحافظة على الطاقة وتطوير مصادر توليدها، بالإضافة الى التغير المناخي والتعليم البيئي وغيرها من المواضيع المتعلقة بالتنمية.[1]
- **مشاريع التنمية الاجتماعية:** يوجه البنك الموارد الى البرامج التي تستهدف التخلص من الفقر ونشر التعليم والرعاية الصحية وتحقيق التنمية الريفية ومشاريع السكن.

4.3 البنك الإسلامي للتنمية (BID): يسعى البنك الإسلامي للتنمية مع باقي فروعه إلى تحقيق مستقبل مستدام، وقد قام بوضع خطط لأهداف التنمية لسنة 2030 وقام بدمج هذه الأهداف رسميا ضمن خطط عمله، كما قام بتقديم عدة خدمات مالية من أجل تعبئة الموارد وتوجيهها نحو التمويل الأخضر بهدف تمويل مختلف المشاريع الصديقة للبيئة.

وقام البنك باطلاق صكوك الاستدامة سنة 2020 من أجل مكافحة جائحة كوفيد 19 وقام بتعبئة 1,5 مليار دولار أمريكي من أسواق رأس المال العالمية لتمويل مكافحة الفيروس في البلدان الأعضاء، وإلى غاية 2021 أصدر البنك صكوكا للمرة الثانية بقيمة 2,5 مليار دولار أمريكي خصص منها 90% للمشاريع الاجتماعية والباقي للمشاريع الخضراء الصديقة للبيئة.

[1] حدة فروحات: مرجع سابق، ص 128.

كما قامالبنك الإسلامي للتنمية بتمويل عدة مشاريع في مجال الطاقة وتحويل النفايات بإنشاء محطات خاصة سنة 2020، وتمويل مشاريع تغير المناخ سنة 2019، ومشاريع كفاءة الطاقة والمياه ومياه الصرف الصحي وغيرها من المشاريع الصديقة للبيئة.[1]

2. الصنـاديق الدوليـة: تتكون الصناديق الدولية للتمويل والتنمية المستدامة من مؤسسات الإقراض التي تمنح قروض بشروط سهلة، وتلجأ العديد من الدول لإنشاء هذه الصناديق وتمنحها التبرعات التي تعتبر أساسية فيها، وتتعدد الصناديق الدولية:

1.2 صندوق البيئة العالمي: وهو عبارة عن منظمة خاصة للتعاون، إذ أنها تهدف إلى تمويل مشاريع ومبادرات مكافحة المخاطر التي تهدد البيئة العالمية مثل: فقدان التنوع البيولوجي والتغير المناخي وتراجع منسوب المياه الدولية وغيرها.

وقد أصبح هذا الصندوق من أهم الموارد المالية المستدامة بيئيا، كما قام بتحسين فعالية الإقراض للبنية التحتية والمياه والزراعة، بالإضافة الى أنه يشجع على تغيير المناخ.

وقد قام صندوق البيئة العالمي بتمويل مشاريع مختلفة في الجزائر منها: تمويل الحظيرة الوطنية في القالة عن طريق هبة قيمتها 7 مليون دولار، كما منح الصندوق قيمة 960 مليون دينار لتمويل المشروع النموذجي بولاية قسنطينة الذي يتعلق بتسيير النفايات المنزلية بهدف التقليل من الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري، كما أنه في حالة نجاح هذا المشروع سوف يتم تعميمه على كافة التراب الوطني عن طريق تحويل كل مراكز الردم التقني الى مصانع تعمل على رسكلة النفايات وتثمينها.[2]

2.2 صندوق النقد العربي: هو مؤسسة عربية إقليمية يبلغ عدد الدول الأعضاء فيه 22 دولة عربية من بينها الجزائر، يعطي هذا الصندوق أهمية كبيرة للقضايا المتعلقة بالتمويل الأخضر المستدام وأطلق شبكة التمويل الأخضر المستدام في بداية 2023 في الدول العربية والتي

[1] محمد بن قرينة، حدة فروحات: مرجع سابق، ص 26.

[2] حدة فروحات: مرجع سابق، ص ص 129 – 130.

جمعها في شكل ورشات عمل دورية وإعداد الدراسات وتنظيم تدريبات وفعاليات حول التمويل الأخضر، وذلك بهدف تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية.

وهدف صندوق النقد الدولي من انشاء هذه الشبكة هو تعزيز دور النظام المالي في إدارة المخاطر البيئية وتمويل الاستثمارات الخضراء الصديقة للبيئة، بالإضافة الى أنه يعمل مع شبكة التمويل الأخضر المستدام لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز البنية التحتية المستدامة في الدول العربية.
- تطويل مجال التمويل الأخضر المستدام في الدول العربية.
- وضع مبادئ توجيه للتمويل الأخضر المستدام في الدول العربية.
- تنظيم فعاليات واجتماعات عالية المستوى، مثل تخصيص يوم للتمويل الأخضر العربي وتكريم أفضل الدول العربية التي بذلت مجهودات في إطار التمويل الأخضر.[1]
- العمل على الاستفادة من الشراكات والخبرات العالمية من خلال العمل مع المنظمات التي تعمل على تبادل المعارف والخبرات بين الدول.
- تسليط الضوء على التحديات القائمة حول التمويل الأخضر المستدام في العالم العربي وإعداد تقارير حول ذلك.

3.2 الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية: هو عبارة عن مؤسسة مالية دولية و وكالة من وكالات الأمم المتحدة مكرس للقضاء على الفقر و الجوع في البلدان النامية ، حيث يمنح لها قروضا بفائدة صغيرة لتمويل المشاريع الجديدة في مجال الزراعة و التنمية الريفية، كما أن الصندوق أسس برامج و مشاريع على مستوى أقاليم مختلفة مثل قارة افريقيا و آسيا و المحيط الهادي و أمريكا اللاتينية و أوروبا ، بالإضافة الى الترويج للنمو الزراعي بحيث تساعد مشاريع هذا الصندوق المزارعين على إدارة أراضيهم و الصمود أمام التغيرات المناخية ، كما يدعم

[1] شبكة التمويل الأخضر المستدام في الدول العربية، 2023، https://www.amf.org.ae/ar/technical-secretariats/arab-green-sustainable-network، 06 ماي 2024، الساعة 13:40.

الصندوق سياسة إدارة المخاطر الزراعية و يشجع التمويل و الاستثمار في الريف لصالح صغار المزارعين. [1]

ثانيا: أهم المشاريع الخضراء في الجزائر:

يعتبر التمويل الأخضر في الجزائر مركزا للتنمية لمساهمته في التنويع الاقتصادي من خلال الاستثمار في قطاعات مستدامة مثل: الطاقات المتجددة والفلاحة والصيد البحري وإدارة مياه الصرف الصحي والنقل المستدام، والسياحة البيئية والبناء المستدام.

وقد شرعت الجزائر في العديد من الإصلاحات بهدف تطوير مجالات الاقتصاد الأخضر و حماية البيئة ، مع التشجيع على المساهمة في زيادة الإنتاج .

1)**البرنامج الوطني للطاقات المتجددة في الجزائر(2011-2030):** أصبح الاهتمام بمجال تطوير الطاقة المتجددة من أولويات أغلب الدول بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، وذلك للتنويع في مصادر انتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال ذلك قامت الجزائر بالموافقة على البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة في مارس 2011 ويقوم هذا البرنامج على إنشاء قدرات من أصول متجددة والتي تقدر ب 22000 ميغاواط من 2011 إلى 2030، منها 12000 ميغاواط مخصصة لتغطية الحاجة الوطنية للكهرباء و 10000 ميغاواط منها مخصصة للتصدير.

بالإضافة الى أن البرنامج يحتوي على انجاز 60 محطة شمسية كهروضوئية وشمسية وحرارية مع حقول خاصة بطاقة الرياح ومحطات أخرى مختلفة، وقد تم تقييم إنتاج الكهرباء ذات الأصول المتجددة بنسبة 40% لسنة 2030، وتسعى الجزائر جاهدة عن طريق برنامج تطوير الطاقات المتجددة أن تكون مصدرا أساسيا في إنتاج الكهرباء من خلال الطاقة

[1] حدة فروحات: مرجع سابق، ص 132.

الشمسية بنوعيها الكهروضوئية والحرارية وطاقة الرياح، واستمر هذا البرنامج لمدة أربع سنوات وكانت أهم الإنجازات التي حققها هذا البرنامج تتمثل في:

- في سنة 2011، انطلاق تشغيل محطة توليد الكهرباء والغاز والطاقة الشمسية SPPA بحاسي الرمل والتي قدر انتاجها ب 150 ميغاواط منها 25 ميغاواط تنتج انطلاقا من الطاقة الشمسية.
- تأسيس شركة للطاقات المتجددة والكهرباء SKTM، والتابعة لمؤسسة سونلغاز واختصاصها تطوير الطاقات المتجددة في الجنوب.
- إنشاء وتفعيل حقل طاقة الرياح التابع للمؤسسة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE في ولاية أدرار والتي قدرت ب 10 ميغاواط في شهر جويلية 2014، تم انطلاق المحطة النموذجية لتوليد الكهرباء بداية من الطاقة الشمسية الكهروضوئية في ولاية غرداية بقدرة 1,1 ميغاواط.[1]

2) **الاستراتيجية الوطنية للبيئة الجديدة في الجزائر(2017-2035):** تتوفر على العديد من الأساليب للتسيير البيئي الذي نصت عليه المادة 05 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على 06أساليب منها، تتمثل في: هيئة للإعلام البيئي، تحديد المقاييس البيئية، تخطيط الأنشطة البيئية التي تقوم بها الدولة، نظام لتقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية، تحديد الأنظمة القانونية الخاصة و الهيئات الرقابية تدخل الافراد و الجمعيات في مجال حماية البيئة، و قد التزمت الجزائر بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة لسنة 2015 الى غاية 2030، و الذي خرج ب 17 هدفا إلا أن الجزائر وضعت استراتيجية وطنية للعمل على 14 منها و ارتكزت هذه الاستراتيجية على عدة محاور ألا وهي :

[1] نعيمة زعرور، صليحة جواهرة: برامج الطاقات المتجددة في الجزائر الواقع والمأمول، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2018، ص 325.

- **تحسين الصحة ونمط الحياة:** سعت الاستراتيجية الوطنية للبيئة تسعى الى تحسين الصحة ونمط الحياة بتسطير الأهداف الآتية وتحقيقها:
  - تحسين الحصول على خدمات الماء والتطهير.
  - التقليل من انتاج النفايات والعمل على حسن تسييرها.
  - تحسين الأطر القانونية والمؤسساتية لتسيير البيئة.
  - التقليل من المخاطر الناتجة عن التلوث الصناعي والكيماوي.
- **تطوير الاقتصاد الأخضر:** جاء المخطط الوطني لوضع الاستراتيجية الوطنية للبيئة من أجل تخفيض الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، وذلك من خلال العمل على تحقيق:
  - تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص.
  - تشجيع الاستثمار في مجال النفايات لضمان التحكم في التأثير البيئي.
  - التركيز على عملية رسكلة النفايات وتحويلها من خلال وضع مخطط عمل وطني للإنتاج المستدام.[1] مع تشجيع وتثمين خدمات الأنظمة البيئية.

3) **البرنامج الوطني لتمويل المرأة الماكثة في البيت لتشجيع الاقتصاد الأخضر:** قامت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بالتنسيق مع وزارة البيئة بإطلاق برنامج وطني لتمويل المرأة الماكثة في البيت بهدف تشجيع الاقتصاد الأخضر، وتم التأكيد على أهمية تشجيع المرأة الماكثة في البيت على التوجه لإنجاز مشاريع إعادة تدوير الأشياء المستعملة، والتي تسمح باستغلال المخلفات المنزلية و النفايات التي تسبب ضررا للبيئة لإنتاج السلع والمنتجات المربحة، كما أن وكالة تسيير القروض المصغرة " أنجام " أولت اهتماما كبيرا بمجال الاقتصاد الأخضر عند فئة النساء، حيث تم انجاز أكثر من 1151 مشروع في

---

[1] الإستراتيجية الوطنية للبيئة الجديدة، 17 ماي 2021، https://www.me.gov.dz/a، 13 مارس 2024، الساعة 21:19.

1 إطلاق برنامج وطني لتمويل المرأة الماكثة بالبيت لتشجيع الاقتصاد الأخضر، 06 ماي 2021، https://www.entv.dz، 16 أفريل 2024، الساعة 21:44.

مجال الصناعات التدويرية وهي مشاريع صديقة للبيئة بالإضافة الى مشاريع استخلاص الزيوت في البيت.

ونظمت دار البيئة في ولاية تيبازة معرضا للمؤسسات الناشطة في مجال الرسكلة وصناعة السلل واستخلاص الزيوت الطبيعية العلاجية، كما صرحت أيضا وزارة البيئة على أن الاقتصاد الأخضر يعتبر من أحد نماذج التنمية المستدامة وهو توجه جديد للجزائر، كما دعت الشباب الى الاندماج فيه والعمل على تأسيس مشاريع صديقة للبيئة.

4) **المركز الهجين للطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل:** وهي أول محطة تم انشاؤها في مجال الطاقة الشمسية الهجينة (الشمس والغاز) في الجزائر، تقع في منطقة حاسي الرمل وتعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية من خلال طاقة إنتاجية تقدر ب 150 ميغاواط عن طريق الغاز، و30 ميغاواط عن طريق الطاقة الشمسية، وهذه المحطة متصلة بالشبكة الوطنية الالكترونية وتقع في منطقة تلغمت شمال حاسي الرمل، والذي يعتبر أكبر حقل للغاز في افريقيا، كما أن عامل البيئة يحتل مكانة مهمة في هذا المشروع حيث تم تخفيض غازات CO_2 بحوالي 33000 طن في السنة بالمقارنة مع محطات الطاقة التقليدية فقد تم انقاذ أكثر من 3 مليون نسمة.[1]

5) **سد بني هارون:** يعتبر أكبر سد في افريقيا أنشأته الجزائر في مدينة ميلة، حيث يقوم بتوفير المياه الصالحة للشرب في إقليم خمس ولايات: جيجل، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، خنشلة ويتمكن من سقي أكثر من 400000 هكتار من السهول أهمها سهل باتنة و الرملية، كما ذكرت وزارة الموارد المائية الجزائرية في تقرير سابق لها أن سد بني هارون سيوفر مياه صالحة للشرب لأكثر من 6 مليون مواطن جزائري مع حلول سنة 2030، مع ري ما يقارب 20 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، وكشف بعض الخبراء في مجال الزراعة و الري أن

[1] أمينة بديار،محمد توفيق مزيان: أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 01، جامعة مستغانم، جوان 2019، ص 312.

سد بني هارون ضاعف من مساحات الأراضي الزراعية المسقية في كل من ميلة و قسنطينة و جيجل و سطيف ، حيث استطاعت المناطق القريبة منه على إنتاج كميات كبيرة من زراعة الثوم و الحبوب، بالإضافة الى أنه يخصص 194 مليون متر مكعب للسقي كل سنة.[1] وكشف أيضا أن سد بني هارون أتاح الفرصة لعدة نشاطات منها الصيد، حيث تمت فيه تربية أنواع متعددة من الأسماك وهو ما أعطى الفرصة للصيادين لممارسة هواياتهم على أطرافه، الى جانب ذلك فإن سد بني هارون في السنوات الأخيرة تحول الى فضاء رياضي وأصبح مركزا لإجراء البطولات الوطنية والدولية الخاصة بالزوارق الشراعية، وبفضل إنشاء هذا السد عادت الحياة لولاية ميلة ونشطت المجالات التجارية والسياحية.

6) **محطات تحلية مياه البحر:** اعتمدت الجزائر عملية تحلية مياه البحر منذ وقت طويل وهي في صدد استمرار وتطوير هذه العملية، حيث وجدت الجزائر في تحلية مياه البحر بديلا مهما لمواجهة الضغوطات الواقعة على المجال المائي.

وقد صنعت هذه العملية فارقا مهما في المعادلة المائية من خلال تحقيقها لهدف إعادة توزيع الموارد المائية التقليدية باتجاه مختلف القطاعات للاقتصاد الوطني، واستطاعت الجزائر انجاز أكبر المحطات لتحلية مياه البحر بقدرات يومية كبيرة والمتموقعة في: وهران و الجزائر العاصمة وجيجل، مستغانم، تيبازة، بومرداس، بجاية، سكيكدة، عين تموشنت و شلف و تلمسان.

وكما كشف مدير التطوير للشركة الجزائرية للطاقة فرع مجمع سونطراك عن رفع محطات تحلية مياه البحر الى 19 محطة خلال سنة 2024، وأوضح المتحدث أن في بداية البرنامج تم إنتاج 11 محطة لتحلية مياه البحر و في الاطار الاستعجالي تم امجاز 3 محطات تحلية بقدرة إنتاجية تصل الى 70 الف متر مكعب في اليوم، كما أوضح أنه تم استلام محطتين هما

[1] يزيد تقرارت، أحمد رشاد مرداسي: الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة لمكافحة التلوث، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 08، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2017، ص 580.

الباخرة المحطة والمرسى وأشار على أن تكون محطة قورصو جاهزة في أقرب وقت، وبالنسبة للبرنامج التكميلي الجاري تنفيذه أوضح المدير على أنهم في طور إنجاز 5 محطات إضافية في ولايات مختلفة مما قد ينتج 1,5 مليون متر مكعب يوميا في آفاق 2024.[1]

7) **مشاريع النقل المستدام في الجزائر:** يعتبر النقل والمواصلات من أكثر المصادر المسببة للتلوث، حيث يعتبر مسؤولا بنسبة 22% من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وبنسبة 7,57% من غاز ثاني أكسيد النتروجين وغازات أخرى مما يدفع بالدولة الى اتباع استراتيجية جديدة لدف هذا القطاع الى المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد، وأهم المشاريع التي تم إنجازها في الجزائر في هذا القطاع نذكر منها:

- **شبكة الطرقات:** شبكة الطرقات في الجزائر هي أكبر الشبكات في قارة افريقيا، يقدر طولها ب 112696 كلم من الطرق، منها 29280 كلم من الطريق الوطني، كما سيتم استكمال انجاز هذه الشبكة بما يقدر ب 1216 كلم حيث سيربط أقصى شرق مدينة عنابة بأقصى غرب لمدينة تلمسان.
- **شبكة السكك الحديدية:** شبكة النقل بالسكك الحديدية في الجزائر تحتل 17% من النقل البري، كما شهدت في الآونة الأخيرة البدء في انجاز قطارات ذات سرعة فائقة قريبا و بإمكانها الربط بين المدن الرئيسية في الجزائر.

وتعتبر الجزائر صاحبة أطول شبكة سكك حديدية في المغرب العربي، بالإضافة الى مجال النقل العصري بالسكك الحديدية والمتمثل في:

- ✓ ميترو الجزائر والذي يقدر طوله ب 9 كلم ويحتل 19 محطة من سنة 2018 والتي تحقق سعة 200,000 راكب يوميا.
- ✓ ترامواي وهو من شبكات النقل العصرية ويعمل في العاصمة وضواحيها، يقدر طوله ب 23,2 كلم ويحتل 38 محطة، ويعتبر وسيلة نقل جماعي في المدينة حيث يوفر عملية

[1] يزيد تقرارت، أحمد رشاد مرداسي: المرجع السابق، ص 581.

توصيل لحوالي 185000 راكب يوميا، وترامواي قسنطينة يبلغ طوله 15 كلم ويحتل 15 محطة.[1]

8) **مشاريع تدوير النفايات في الجزائر:** إن توسع نشاطات المؤسسات الصناعية والاقتصادية في الجزائر قد سبب ارتفاع النفايات، مما دفع بالحكومة للعمل على التحكم في تسيير النفايات وذلك ما دفع الجزائر لبذل جهود إضافية من اجل التطوير من عمليات تدوير النفايات واعتباره من وسائل النهوض بالاقتصاد الأخضر، وقد قامت الجزائر في هذا المجال ب:

- ✓ إزالة المفرغات العشوائية التي فاقت 3000 مفرغة وطنيا سنة 2013، ووضع مراكز الردم التقني النظيف في المدن حيث تم إنجاز 112 مركز للردم التقني.
- ✓ قيام المستثمرين بالاستثمار في مجال تدوير النفايات باعتبار أكثر من 60% من النفايات هي عبارة عن مخزون للمواد الأولية المستعملة في صناعاتها قابلة للتدوير.
- ✓ وضع خطة " إيديالاك الجزائر " للطاقات المتجددة، والتي تعمل على تدوير نفايات الخشب والبلاستيك والكرتون والحديد حيث يتم تحويلها الى المصانع الخاصة برسكلتها.

وقد أوضحت السلطات أن عملية ترقية تسيير النفايات وإعادة تدويرها بامكانه أن يوفر 160.000 منصب شغل في حدود سنة 2030. [2]

المبحث الثاني: مساهمة التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة.

لقد سيطر موضوع التنمية المستدامة في الفترة الأخيرة على اهتمام العالم، حيث انعقدت المؤتمرات والقمم العالمية من أجل تحقيقها، وبذلك أصبحت التنمية المستدامة مرجعا لتحقيق العدالة بين شعوب العالم في استغلال الموارد الطبيعية والطاقات وهو ماجعلها مركز اهتمام

---

[1] يزيد تقرارت، أحمد رشاد مرداسي: المرجع السابق، ص 582.

[2] هنية شريف: التنظيم القانوني لتسيير النفايات في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، جامعة لونيسي علي، البليدة، جوان 2020، ص ص 120 – 121.

الباحثين والمفكرين لذلك لم تحظَ بتعريف شامل إنما تتعدد تعاريفها بالإضافة إلى تعدد أهدافها **(المطلب الأول)**.

يعتبر التمويل الأخضر والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة تجمعهما علاقة الجزء بالكل، كونهما يعملان على الوصول إلى نفس الهدف ألا وهو تحقيق مستقبل أخضر أكثر استدامة ويظهر ذلك من خلال الأدوار التي يقوم بها التمويل الأخضر اتجاه التنمية المستدامة، ونظرا للممارسات العشوائية التي تضر بالوسط البيئي والاجتماعي، اضطر الأمر لوضع نهج جديد جاء به التمويل الأخضر لإنقاذ البيئة والمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إتباع أساليب خضراء فعالة **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

تعتبر التنمية المستدامة عنصرا أساسيا من أجل الإنصاف والعدل في تحقيق الاحتياجات الحالية وضمان الاحتياجات المستقبلية للأجيال الحاضرة والقادمة وهذا ما جعلها تحظى باهتمام العالم وهو ما جعلها لا تمتلك تعريفا واحدة شاملا فقد عرفها العديد من الباحثين والمفكرين واللجان العلمية من خلال دراستنا استطعنا تلخيص البعض منها **(الفرع الأول)**، كما تسعى التنمية المستدامة لتحقيق العديد من الأهداف بالاعتماد على الموارد الطبيعية وكل ما هو صديق للبيئة **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة.

لقد ظهرت تعريفات مختلفة للتنمية المستدامة على الساحة الدولية، لكن استطاع بعض الباحثين والمفكرين وأصحاب الخبرة التوصل إلى وضع بعض التعاريف المختلفة لكنها تحمل معنى واحد، إلا أن التعريف الشائع يستند على أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر مع مراعاة قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

وبالتالي المبدأ الأساسي عند كل الباحثين والمفكرين في مجال التنمية المستدامة هو المحافظة على البعد البيئي الموجود في الطبيعية.[1]

حيث عرفتها اللجنة العالمية للبيئة على أنها: " **التنمية التي تعمل على توفير احتياجات الحاضر دون الإخلال بالاحتياجات المستقبلية للأجيال.**"[2]

وعرفها المفكران ساتو وهرياما على أنها: " **تلك الإدارة التي توفر الاحتياجات الخاصة بالأجيال الحالية دون الإخلال بحقوق الأجيال المستقبلية في التمتع بالموارد الطبيعية.**" [3]

ويعرفها باربيي إيدوارد بأنها: " **ذلك النشاط الذي يدفع إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة.**"[4]

والتنمية المستدامة تقوم على توطيد العلاقة بين احتياجات التنمية الاقتصادية والتسيير السليم للبيئة، والذي لا يمكن أن يكون مستداما إلا باستمرار استغلال الموارد الطبيعية والبيئية من جيل إلى جيل بالإضافة إلى تحسن الشروط الأساسية للحياة البشرية بشكل مستمر.[5]

---

[1] بلعيدي محمد: تمويل الاقتصاد الأخضر ومتطلبات التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 15، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، ديسمبر 2022، ص 316.

[2] الهادي عمر سليمان: الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة والاقتصاد الإسلامي والوضعي، دون ذكر رقم الطبعة، الأكاديمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 35.

[3] محمد الطاهر قادري: التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، دون ذكر رقم الطبعة، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص 56.

[4] بريش رابح، حملة عز الدين: مساهمة التكنولوجيا المالية الخضراء في نمو التمويل الأخضر من أجل دعم أبعاد التنمية المستدامة، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة علي لونيسي، البليدة، جانفي 2023، ص 211.

[5] الطاهر خامرة: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007/2006، ص 78.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف بشرط عدم الإخلال بالاعتماد على الموارد الطبيعية، حيث يمكن إدراج أبرز وأهم أهداف التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

أولا: احترام البيئة الطبيعية

تستوعب التنمية المستدامة العلاقة الحساسة التي تربط بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، ذلك ما يجعلها تسعى لتطوير هذه العلاقة لتصبح متكاملة ومنسجمة.[1]

ثانيا: توجيه استخدام الموارد الطبيعية

تعمل التنمية المستدامة على تحسين الحياة الإنسانية لكن ليس على حساب البيئة، وذلك عن طريق المحافظة على الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني لها، إضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد من أجل استمرارها لفترة طويلة، والحرص على عدم انتاج نفايات بكميات كبيرة تعجز البيئة على امتصاصها.[2]

ثالثا: تحسين نمط الحياة

وتحرص التنمية المستدامة على تحسين نمط الحياة، وذلك من خلال التعليم الجيد والعناية بالمجال الصحي، والعدل في توزيع الثروات والمداخيل، وتحسين نظام الأمن الاجتماعي، والاهتمام بالمجال الثقافي، وإتاحة الفرص للمشاركة في التداول السلمي للسلطة،

---

[1] محمد آل سعدان الغامدي: التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مركز الإنتاج العلمي، الإصدار 11، جامعة الملك عبد العزيز، 2016، ص 77.

[2] أحمد عبد الفتاح تاجي: التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، دون ذكر رقم الطبعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2013، ص 72.

بالإضافة الى التحرر من الجهل والفقر ومحاربة الأمراض، مع تطوير أنماط المعيشة في شتى المجالات التي تخدم الحياة.[1]

رابعا: الربط بين التكنولوجيا الحديثة وأهداف المجتمع

تسعى التنمية المستدامة إلى ربط التكنولوجيا العصرية بأهداف المجتمع، وذلك من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة بكل ما يخدم أهداف المجتمع، وتوعية الأفراد بمدى أهمية التقنيات العصرية في مجال التنمية بالإضافة الى إيجاد حلول للسيطرة على المخاطر والمشاكل البيئية التي تنتج عن استخدام التكنولوجيا.[2]

خامسا: تطوير مجال المياه

تهدف التنمية المستدامة إلى العمل على توفير القدر الكافي من المياه والزيادة، من كفاءة استخدامها في مجال التنمية الزراعية والصناعية والحضرية، مع تأمين الحصول على القدر الكافي لمياه الاستعمال المنزلي، كما تهدف الاستدامة البيئية إلى حماية المجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة.

سابعا: تحسين الإنتاج الغذائي

التنمية المستدامة تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري، كما تهدف إلى تحسين أرباح الزراعة الصغيرة والأمن الغذائي المنزلي،

[1] محمد آل سعدان الغامدي: مرجع سابق، ص 78.

[2] شيلي إلهام: دور التنمية استراتيجية الجود الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون أعمال، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014، ص 69.

بالإضافة إلى ضمان المحافظة على الثروة الغابية والحيوانية والأسماك من أجل ضمان الاستخدام المستدام لها.[1]

المطلب الثاني: علاقة التنمية المستدامة بالتمويل الأخضر.

إن التمويل الأخضر والتنمية المستدامة مكملان لبعضهما، حيث يشكل التمويل الأخضر طريقا للوصول إلى التنمية المستدامة من خلال أبعادها الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، حيث أن تحقيق التنمية المستدامة يكون بتحقيق أبعادها على النطاق الواسع وفي ذلك يظهر دور التمويل الأخضر اتجاه التنمية المستدامة **(الفرع الأول)**، ونظرا لما يشهده العالم اليوم من مخاطر على البيئة والإنسان على حد سواء دفع بالمجتمعات للبحث على بدائل الطاقة النظيفة فكان التمويل الأخضر الحل لهذه المشكلة كونه يعتمد على أساليب خضراء تعزز التنمية المستدامة **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: دور التمويل الأخضر اتجاه التنمية المستدامة.

يعد التمويل الأخضر جزءا أساسيا من التنمية المستدامة قليلة التلوث، حيث لا يمكن التخلي عن أحدهما دون الآخر فهما وجهان لعملة واحدة، وذلك بمراعاة التمويل الأخضر للمؤثرات البيئية اللاحقة بالتنمية المستدامة، كما يحد من الانبعاثات الكربونية والتغيرات التي من شأنها دفع البيئة للأسوء.

أولا: دور التمويل الأخضر في توفر الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة.

نظرا إلى تزايد الوعي البيئي في سوق الاعمال في الآونة الأخيرة، تجدر الإشارة الى أن تبني منظمات الاعمال والمستثمرين لسياسة التمويل الأخضر قد تعود لهم بمكاسب وفوائد

[1] صبيحة حماد: جهود التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 03، جامعة البليدة 02، البليدة، مارس 2018، ص ص216 – 217.

كبيرة، كما يمكن أن يضع التمويل الأخضر المنظمة على رأس الهرم التنافسي ويمنحها القوة في السوق، بالإضافة الى الجانب الإنتاجي فإن عمل الشركات والمستثمرين على إصدار منتجات مناسبة ومراعية للجانب البيئي يمنهم شهرة وسمعة طيبة في السوق، وبه تصبح عضوا نافعا في المجتمع.

أخيرا يمكن القول أنّ إنتاج المنتجات الخضراء الأكثر صداقة للبيئة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق تقليل هدر وضياع المواد الأولية والحفاظ على الطاقة والتقليل من تكاليف الإنتاج من خلال الابتكار البيئي.[1]

ثانيا: دور التمويل الأخضر في توفير الوظائف الخضراء.

إن تبني التمويل الأخضر المستدام أدى إلى ظهور ما يسمى بالوظائف الخضراء، وهي وظائف جديدة تعمل على خضرنة الاقتصاديات والمنشآت ولها دورا هاما في ذلك، وقد أطلقت منظمة العمل الدولية مبادرة التقرير العالمي حول الوظائف الخضراء للسير نحو عالم منخفض الكربون وأكثر اخضرارا واستدامة، بالإضافة إلى التطرق لعرض خصائص الوظائف الخضراء في مجال الطاقات المتجددة و النقل، المباني والزراعة والغابات، الصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى دور السياسات الخاصة بسوق العمل والحماية الاجتماعية ومجال الإصلاح الضريبي والأسواق الكربونية، إضافة إلى تقديم الوعي حول ضرورة تدريب و تثقيف القوى العاملة الخضراء.

[1] مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طبني: الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 04، العدد 02، جامعة بسكرة، سبتمبر 2019، ص 204.

استنادا لما تقدم يمكن القول أنّ الوظائف الخضراء هي التي تحتوي على منتجات وخدمات تعمل على مصادر الطاقة المتجددة، والحد من التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية.[1]

ثالثا: دور التمويل الأخضر في الحد من الفقر.

تشير العديد من الدراسات الى أن هناك علاقة بين مستوى الفقر والتدهور البيئي، فمن خلال تدهور المستوى المعيشي يتدهور النظام البيئي وعلى سير التنمية المستدامة، فلا بد من إيجاد حلول للتخفيف من الظاهرتين وهذا من خلال تبني التمويل الأخضر.

وعليه فالتغيير نحو النظام الأخضر يعني إحداث تغيير في شتى مجالات التوظيف، حيث سبق وأن أجريت أبحاث تشير الى فرص التوظيف التي يمنحها التمويل الأخضر، وقد استجابت مختلف الدول بوضع خطط على التوظيف للانعاش الاقتصادي الأخضر من أجل الحد من الفقر، والدول التي تسير نحو التمويل الأخضر شهدت تزايد ملحوظ في أماكن التوظيف، ويمكن الزيادة منها عن طريق توفير المزيد من الاستثمارات في القطاع الأخضر، كما يسعى الاقتصاد الأخضر الى تحقيق أهداف مختلفة كتقديم خيارات للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر مع مراعاة الموارد الطبيعية للبلاد، وعليه فإن تخضير النظام الاقتصادي يشكل محركا جديدا للنمو ويولد وظائف جديدة.

من ناحية أخرى فالتمويل الأخضر يلعب دورا حيويا في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة عن طريق الزيادة في مداخيل الفئات الخطيرة في المجتمع، تقليل تكاليف الدفع لدى

[1] يخلف أكرم: توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2020/2019، ص ص 16 – 17.

الفقراء لاقتناء حاجاتهم كالمياه والغذاء والكهرباء، مما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة والعيش المستدام.[1]

رابعا: دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة.

من أجل تحقيق التنمية المستدامة لابد من توفر الدعم في مختلف عناصر المجتمع وتشجيع الابداع والأفكار الجديدة، لذلك استوجب على الدول و الحكومات أن تبذل مجهودات لتنظيم الاستراتيجيات وخطط العمل و تبني الاستثمار الأخضر كآلية للتطوير والاستدامة، حيث أنّ الاستثمار الأخضر يعد وسيلة لمواجهة التحدي، وقد بدأت بعض الدول في تبني الفكرة كجزء من مجموع الحوافز الاقتصادية التي وضعتها، وتماشيا مع السير نحو التمويل الأخضر ستشمل أغلبية الاستثمارات إبدال التكنولوجيا التقليدية بتقنيات عصرية تستحفظ على البيئة وتقلل من انبعاث الكربون، وعليه فإن التكيف مع التغيرات المناخية في الاستثمار على أساس النظم الايكولوجية يعتبر حلا آخر للاقتصاد الأخضر، بالإضافة الى توفير أكثر الاستثمارات التي تحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الاحراج وتدني الغابات، مع تعزيز الغطاء النباتي والغابي وتبني الإدارة الغابية المستدامة.

من جهة أخرى يكون الاستثمار في المشاريع البيئية الخضراء والتي تتمثل في الاستثمارات التي تقدم خدمات للبيئة وتعمل على انتاج منتجات بيئية نظيفة تسمى بالمنتجات الخضراء التي لا تضر البيئة، إضافة الى المشاريع الوقائية للحد من التلوث البيئي ونضوب مواردها، أي أنها تلك الاستثمارات التي تسعى الى التخلص من ملوثات البيئة ومعالجة مشاكلها.[2]

[1] صبيحة حماد: مرجع سابق، ص ص 220 – 221.

[2] مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طبني: مرجع سابق، ص ص 207–208.

الفرع الثاني: أساليب التمويل الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

إن التوجه نحو التمويل الأخضر لم يصبح خيارا بل أصبح حتمية يجب الأخذ به، وذلك بسبب الاضرار والمخاطر التي تنتج عن الممارسات التقليدية في مختلف المجالات الاقتصادية على مختلف جوانب الحياة، وعليه يشترط اللجوء إلى بناء سياسات واستراتيجيات ووضع خطط جديدة لدفع هذا التوجه نحو النجاح على غرار التمويل الأخضر وأساليبه المختلفة.

أولا: الصيرفة الخضراء.

تعرف الصيرفة الخضراء أنها: " تلك الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك لعملائه الذين تقوم مشاريعهم على مراعاة الأثر البيئي والاجتماعي."

إن الصيرفة الخضراء هي من أشكال البنوك العادية، باختلاف أنها تولي اهتماما خاصا للجانب البيئي والاجتماعي، ويظهر ذلك ضمن الخدمات التي يقدمها لعملائه والترويج للمشاريع التي تعمل على التنمية الاقتصادية وتعزيز النشاطات الصديقة للبيئة فالصيرفة الخضراء مؤسسة مالية تستخدم التمويل للاستفادة منه في مجال الطاقة النظيفة وتقديم دعما ماليا قصير التكلفة وطويل الأجل لمشاريع الطاقات النظيفة.

أ) **أهداف الصيرفة الخضراء:** تهدف المصارف الخضراء إلى تحقيق أهداف كثيرة منها: الزيادة من استعمال الطاقة النظيفة، رفع كفاءة استغلال الأموال العامة، وعليه تسعى هذه المصارف إلى تشجيع الطاقة الأرخص والأنظف، كما أن هناك هياكل يجب على المصارف الخضراء أخذها بعين الاعتبار ألا وهي: أنّ المصارف الخضراء بإمكانها أن تقوم بذاتها على شكل كيان شبه مستقل و يتمتع بالمرونة والاستقلالية[1]، كذلك يمكن أن تقام المصارف

[1] فايزة بوشناف: التمويل الأخضر ودوره في تمويل المشاريع الخضراء في الجزائر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 15، جامعة محمد شريف مساعدية، سوق أهراس، فبراير 2021، ص 160.

الخضراء داخل هيئة حكومية قائمة ، و أخيرا إمكانية دمج المصرف الأخضر في مصرف آخر كبير عن طريق انشائه على شكل شركة منفصلة تابعة.

ثانيا: السندات الخضراء.

تعرف السندات الخضراء على أنها:" السندات التي تقدم حصيلة إصدارها إلى المشاريع الصديقة للبيئة، وهي تشبه السندات الأخرى باختلاف أنها تتطلب معايير ومبادئ رفيعة خاصة بها وبالمشاريع التي تمولها." ويعمل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية على اقناع أكبر قدر من المستثمرين لتوجيه القدر اللازم من الأموال للتمويل المناخي، كما تم إنشاء صندوق السندات الأساسية الخضراء وتوفير التأمينات للمساعدة على التقليل من المخاطر وجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين لتبني التمويل الأخضر.[1]

أ) **مميزات السندات الخضراء:** إن ما يميز السندات الخضراء عن السندات التقليدية كونها تستخدم أموال محددة تم الحصول عليها لتمويل مشاريع مختلفة، حيث يضع المستثمرون الأهداف البيئية للمشاريع التي تدعمها السندات الخضراء وفقا للبنك الدولي، وتتمثل أهم المشاريع التي يمكن تمويلها عن طريق السندات الخضراء في: مشاريع الطاقة المتجددة وإدارة النفايات بشكل مستدام، الاستغلال المستدام للأراضي، مشاريع النقل الأخضر النظيف، مشاريع إدارة المياه المستدامة والتعايش مع التقلبات المناخية.

وحسب الوكالة العالمية للتصنيف الائتماني، كانت السندات الخضراء بصدد التزايد بنسبة 24% لتصل إلى 400 مليار دولار سنة 2021 من بينها 300 مليار دولار موجهة للسندات الخضراء، إلا أنه في بداية سنة 2020 انخفضت الإصدارات بنسبة 36% وذلك بسبب تفشي وباء كورونا عالميا والذي عرقلة سير العمليات التمويلية والمصرفية.[2]

---

[1] عبد القادر لحسين: السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضمن مسار التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المجلد 04، العدد 08، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018، ص 271.

[2] بكاري مختار: سبل تعزيز السندات الخضراء في أسواق رأس المال، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، المجلد 15، العدد 03، نوفمبر 2020، ص ص 140 – 141.

ثالثا: الجباية الخضراء

تعرف الجباية الخضراء بأنها: "من الاقتصاديات المعالجة لمشاكل البيئة، وقد أنشئت لمعرفة التكاليف البيئية ووضع حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات من أجل تعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا." وللجباية الخضراء صور متعددة ألا وهي:

- **الضرائب البيئية:** وتشكل الاقتطاعات المالية الجبرية دون مقابل أو منفعة خاصة للمكلف الذي يلحق ضررا بالبيئة، وتقتطع مرة واحدة في كل سنة مثل ضريبة النشاط الملوث.
- **الرسوم البيئية:** وهي الاقتطاعات النقدية الاجبارية يتم دفعها من طرف المكلف مقابل منفعة خاصة يأخذها من الدولة، ويتم دفعها كلما احتاج إليها مثل الرسم على الوقود.
- **الإتاوة البيئية:** هي كل الاقتطاعات النقدية الرمزية يدفها المكلف مقابل خدمات تقدمها له الدولة، مثل التزويد بمياه الشرب حسب إتاوة تتناسب مع حجم الاستهلاك.

أ) **أهداف الجباية الخضراء:** تبرز أهم أهداف الجباية البيئية في:

- تساهم في إزالة التلوث من خلال إجراءاتها الردعية وكذلك التحفيزية.
- اللجوء إلى مصادر مالية جديدة للتخلص من النفايات والحد من التلوث.
- توفير بيئة نظيفة وآمنة لأفراد المجتمع.
- حماية البيئة من نشاطات الانسان الضارة.
- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.[1]

[1] محفوظ برحماني: الجباية البيئية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 07، جامعة البليدة 02، البليدة، ديسمبر 2015، ص 401.

الفصل الثاني

سياسة التمويل الأخضر في دعم المشاريع الاستثمارية الصديقة للبيئة.

البنوك لها دور كبير في النهوض بالاقتصاد العام الوطني في مختلف المجالات، وقد ازدادت أهميتها في الفترة الأخيرة نظرا للتوجه الجديد المتمثل في التمويل الأخضر والذي تبنته البنوك نظرا للاستفادة الناجمة عنه، وصدور القوانين الجديدة التي تشجع وتدعم المشاريع الاستثمارية في إطار التمويل الأخضر، ولا شك أن كل دول العالم اتفقت على ضرورة الربط بين المؤسسات المالية والبيئية، وطريقة تحقيق التنمية والأرباح بأدنى قدر من التلوث وعدم إلحاق الضرر بالبيئة من خلال تبني التمويل الأخضر.

تماشيا مع التغير والتطور السريع الذي يشهده العالم في ظل المجالات الاقتصادية، يعتبر المشروع الاستثماري أصعب قرار يواجه المستثمرين، والأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تلحق بالمستثمر بسبب عدم التأكد مما يلزم القيام بعملية تقييم المشروع من خلال دراسة جدواه.

ونظرا لما خلفته المشاريع الاستثمارية من تأثير سلبي على البيئة، قام البنك بإدراج مراعاة البعد البيئي في جميع معاملاته الاستثمارية، وذلك لضرب عصفورين بحجر واحد من خلال استفادة البيئة من جهة وزيادة معاملات البنك وجذب العملاء من جهة أخرى فظهرت بنوك ومؤسسات مالية تمول المشاريع الخضراء الصديقة للبيئة وسميت بالبنوك الخضراء، كما اهتم المشرع بهذا الموضوع حيث وضع قوانين ومراسيم خاصة بالبيئة وضح فيها الزامية مصاحبة المشروع الاستثماري للبيئة من أجل سلامتها **(المبحث الأول)**.

إن دراسة جدوى المشروع الاستثماري نالت أهمية كبيرة في دول الصناعات العظمى، حيث أخذت الأولوية في مختلف الاستراتيجيات الاقتصادية وتجاوزت الصعوبات التي واجهتها في اتخاذ قرار الاستثمار، وهو ما جعلها تحظى بتطور في كل مجالات الاستثمار وتتوسع فيها في ظرف وجيز، كما ان اتخاذ قرار تنفيذ مشروع استثماري ليس بالأمر السهل إنما يخضع لجملة من التحليلات والدراسات، ويمر المشروع بمراحل عديدة قبل إنجازه.

ولم يعد دور البنوك يتمثل في الادخار فقط بل أصبح لها أهمية كبيرة في تسيير الاستثمارات ومنح التمويل بمختلف أنواعه وهو ما يجذب استثمارات جديدة، وحتى يقدم البنك

الدعم على أكمل وجه للمشاريع الاستثمارية لا يتوقف عند دراسة جدوى المشروع الاستثماري وقرار منح التمويل، بل يتابع قروضه من خلال تسييرها عن طريق وضع إجراءات يسير عليها قبل التمويل وأخرى بعد منح التمويل من خلال توقيع العقد و الوثائق اللازمة، بالإضافة الى مراقبة الأموال المصروفة الى أين يتم توجيهها مع تسجيل كل العراقيل و الأخطاء و محاولة المساهمة في التخلص منها بالطرق البديلة **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية الخضراء.

تعتبر المشاريع الاستثمارية الخضراء من المشاريع الهادفة لتطوير البيئة والاهتمام بأبعادها، حيث أنها تستعمل وسائل وخدمات تتماشى مع التغيرات المناخية من أجل المحافظة على البيئة والمجتمع، لاعتبارها أساس قيام التنمية الاقتصادية حيث أدت الى النهوض ببعض المجالات وحققت نتائج كبيرة.

وبما أن المشاريع الاستثمارية الخضراء تحظى باهتمام كبير من طرف المستثمرين والدول الكبرى والمؤسسات المالية فلابد من أنها تقوم على أساس صحيح ودراسة دقيقة دون العجلة والتسرع، فالمشاريع الخضراء تمر بخطة عمل مدروسة حسب كل المجالات الاستثمارية وهي تسمى بمراحل انجاز المشاريع الاستثمارية **(المطلب الأول)**.

البنوك والمؤسسات المالية تلعب دورا كبيرا في توسيع فكرة تمويل المشاريع الخضراء حيث خصصت في نظامها تمويلا خاصا بالمشاريع التي تولي الاهتمام بالبيئة، فقبل منح هذا التمويل يقوم البنك المقرض بدراسة جدوى المشروع ومعرفة مدى انطباق شروطه عليه، وتمر هذه الدراسة بعدة مراحل لاكتشاف مدى استحقاق هذا المشروع للتمويل.

وبعد المرور بكل المراحل السابقة يدرس البنك نوع التمويل المناسب للمشروع الاستثماري موضوع الدراسة، حيث يدقق في مدى التوافق بين المشروع والتمويل المقرر منحه له مرورا بعدة إجراءات يقوم بها البنك **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: مفهوم المشروع الاستثماري الأخضر.

خلال الفترة الأخيرة باتت جملة المشاريع الاستثمارية الخضراء شعار ثابت لكل ما تحمله ملفات التنمية المستدامة والتمويل الأخضر، مما يقدمه من تنمية اقتصادية مستدامة بالموازاة مع

مراعاة العوامل البيئية والحفاظ على مواردها ونظافتها بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الفئات في المجتمع.

يعتبر المشروع الاستثماري الأخضر العصب الرئيسي للتنمية الاقتصادية مما يحققه من زيادة في الثروات والطاقات الإنتاجية واستغلاله النظيف لموارده[1]، كما يعد المشروع الاستثماري الأخضر مصدرا مهما بالنسبة للدول في تعبئة وتوجيه انتاجاتها الضرورية إلى الانتقال من حالة الركود إلى حالة الانتعاش والتطور في مجالات مختلفة تدفع بالدولة لتحقيق أرباح إضافية وبيئة خضراء ونظيفة.

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على مختلف جوانب المشاريع الاستثمارية الخضراء الصديقة للبيئة من تعريفات وخصائص **(الفرع الأول)**، انتقالا إلى مراحل انجاز هذه المشاريع الاستثمارية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: تعريف المشروع الاستثماري الأخضر وخصائصه.

اختلفت الآراء حول تحديد تعريف شامل للمشروع الاستثماري الأخضر، لأنه من المواضيع الحساسة التي نالت اهتمام كبير من قبل المختصين والباحثين القانونيين والاقتصاديين، من خلال دراستنا سنوضح البعض من التعاريف والخصائص التي استنتجها الباحثين والمختصين من دراساتهم.

[1] بالعجين رياض: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية . دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون . تيارت، 2019/2018، ص 41.

أولا: تعريف المشروع الاستثماري الأخضر.

المشروع الاستثماري الأخضر يعني المشروع الذي يصنف ضمن الفئات المؤهلة لكفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، والمباني الخضراء.

يعرف المشروع الاستثماري على أنه: "**مجموعة من العمليات والأنشطة التي تستهلك موارد محددة منها المالية والبشرية، بهدف الحصول على منافع نقدية خلال مدة زمنية معينة.**"[1]

كما عرف أنه: " **تكامل بين العناصر الاقتصادية والاجتماعية بهدف انشاء كيان اقتصادي مختص في القيام بعمليات التحول من الأشكال التقليدية للاستثمار نحو الاستثمار الجديد الأخضر، الذي يمنح أشكالا ملائمة للاحتياجات والمصالح الملائمة للبيئة والانسان معا وإنتاج عالم أخضر نظيف.**"[2]

ومن جهتها عرفت منظمة المواصفات العالمية **(ISO)** المشروع الاستثماري بأنه:" **العملية الفريدة التي تحتوي على مجموعة من الفعاليات المتناسقة والسيطرة عليها، ولها تاريخ معين للبداية والنهاية والموجهة نحو تحقيق هدف معين حسب متطلبات محددة تشمل الزمن والتكلفة والمواد.**"[3]

مما سبق يمكن تعريف المشروع الاستثماري الأخضر على أنه: كل تنظيم مستقل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج عناصر الإنتاج المتاحة له بأسلوب معين يتماشى مع المواصفات

---

[1] حسين اليجي: تحليل وتقييم المشاريع، دون ذكر رقم الطبعة، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر، 2009، ص07.

[2] ياسمين درواري: مدى أهمية دراسة الجدوى التسويقية في إنجاح المشروعات الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسويق، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 05.

[3] عبد الستار محمد العلي: إدارة المشروعات العامة، دون ذكر رقم الطبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص23.

البيئية للحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية، وذلك بهدف انتاج سلعة أو خدمة لتوفير احتياجات خاصة أو عامة بشرط أن يكون محافظا على البيئة ومراعيا لمواردها، كما قد يأخذ المشروع الاستثماري نطاق واسع من خلال تعديل طاقته في الإنتاج وتوسيعها وذلك بالزيادة في حجم الوحدات القائمة في المشروع الاستثماري المنشأ."[1]

ثانيا: خصائص المشروع الاستثماري الأخضر.

يحتوي المشروع الاستثماري على خصائص عديدة نذكر منها:

- أساس المشروع الاستثماري الأخضر هو توظيف الموارد المالية والبشرية بكفاءة عالية وملائمة للحفاظ على النشاط البيئي.
- انطواء المشروع الاستثماري على المخاطر البيئية المخاطر البيئية وعدم التأكد، مما يدعو إلى الاعتماد على الكفاءة وبذل المزيد من المجهودات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يسعى إليها دون الوقوع في الأضرار البيئية.
- المشروع الاستثماري الأخضر سليم بيئيا يتمكن من توفير عوائد مالية تنافسية أكثر من المشروع الاستثماري التقليدي.
- المشروع الاستثماري الأخضر يحقق نتائج مرتبطة ومتلائمة مع المستجدات المعاصرة الملائمة للحفاظ على البيئة سواء على المستوى الإقليمي أو المحلي أو الدولي.
- المشاريع الاستثمارية الخضراء صديقة للبيئة حيث بإمكانها التقليل من تكاليف الشغل وزيادة الكفاءة وتوسيع حصتها في السوق.
- نجاح المشروع الاستثماري الأخضر مرتبط بمدى تحقيق مراعاة البعد البيئي خلال إنجاز المشروع.

[1] عاطف وليم اندراوس: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دون ذكر رقم الطبعة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص08.

- المشاريع الاستثمارية السليمة بيئيا يمكنها أن تؤثر إيجابيا على المجتمع والبيئة، كما تساعد في التغلب على المشاكل البيئية مثل: تلوث المناخ والإضرار بالغابات، وأزمات الموارد الطبيعية وغيرها.[1]

الفرع الثاني: مراحل إنجاز المشروع الاستثماري.

من المعروف أن المشاريع الاستثمارية تمر بالعديد من المراحل المختلفة، من لحظة التفكير في إنشاء المشروع إلى غاية الانتهاء منه، حيث أصبحت الآن المشروعات تسير وفق خطط و نظم مرسومة وينطبق ذلك على كافة أنواع المشاريع في مختلف القطاعات، سواء كانت قطاعات صناعية أو تجارية وغيرها، وعليه سنتعرف في هذا الجزء على مراحل انجاز المشاريع الاستثمارية من خلال القيام بالعديد من المهام المختلفة المتعلقة بطريقة تجسيد المشروع على أرض الواقع مرورا بعدة مراحل أهمها: دراسة فكرة المشروع قبل إنجازه ، ثم مرحلة الاستثمار في المشروع وصولا الى مرحلة ما بعد المشروع أي الانتهاء منه.[2]

أولا: مرحلة ما قبل المشروع

وهي مرحلة تمر بعدة خطوات يتم من خلالها التعرف على تحديد فكرة المشروع وتقييمها قبل البدء في تنفيذه، وهي أهم مرحلة كونها تتعلق بالدراسات القبلية لتقييم جدوى المشروع، وتتمثل في:

---

[1] القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق ل 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر في 28 يوليو 2022.

[2] بادي جمعة: إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019/2018، ص 14

أ) **مرحلة إدراك فكرة المشروع الاستثماري:** وتتضمن هذه المرحلة دراسة الحاجة إلى المشروع ودراسة مبدئية للمشروع من الناحية الفنية والمالية، وهذه المرحلة من شأنها توضيح الغاية من انجاز المشروع، والمدة التي يستغرقها والتكلفة التي يحتاجها، والمكان المناسب له وحجمه، بالإضافة إلى المشاكل المحتمل أن تلحق به.

ب) **مرحلة إعداد المشروع والتعريف به:** وتتضمن هذه المرحلة دراسة تفصيلية لجدوى المشروع من مختلف زواياه المالية والاقتصادية والفنية والقانونية وكذلك البيئية، وهي مرحلة يتم فيها تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع ووضع الخطط التفصيلية والموازنات والجداول الزمنية للمشروع، بالإضافة إلى وضع الاستراتيجيات والإجراءات اللازمة للقيام بمختلف النشاطات لإنجاز المشروع وتنفيذه.

ت) **مرحلة تقييم المشروع الاستثماري:** وهي مرحلة قبلية للمشروع الاستثماري، يتم من خلالها إعادة تصميم ومراجعة جدوى المشروع المبدئية، وهي مرحلة من خلالها يتم التأكد من المواصفات الملائمة للمشروع من ناحية حجمه وموقعه والتأكد مما إذا كان هذا الموقع ملائما للمشروع، بالإضافة إلى التأكد من مصادر التمويل والشروط الخاصة به ثم مراجعة العوائد المالية للمشروع وآثاره المالية والاقتصادية والبيئية، وهذه المرحلة تعتبر نقطة الفصل بين المرحلة القبلية للاستثمار ومرحلة الاستثمار، ويشترط أن تنجز من طرف فريق آخر من الخبراء والمستشارين غير الفريق الأول الذي أنجز المرحلتين السابقتين لإنجاز عملية التقييم.[1]

ثانيا: مرحلة الاستثمار

في هذه المرحلة يسير المستثمر إلى تنفيذ المشروع الاستثماري فتتضمن التنفيذ والتوقيت وتنقسم هذه المرحلة إلى عدة خطوات، تتمثل في:

[1] صونيا آيت بن اعمر: الائتمان المصرفي في مجال الاستثمار في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2023، ص 254.

- مرحلة تصميم المشروع.
- مرحلة التفاوض والتدريب ومباشرة المشروع.
- مرحلة المقارنة بين الدراسة المبدئية السابقة للتنفيذ الفعلي للمشروع الاستثماري، بالإضافة الى رصد التعديلات والاختلافات التي يجب القيام بها ن ولا تتحقق هذه المرحلة إلا بالرقابة.[1]

إن انتهاء المشروع الاستثماري من مرحلة التقييم ودخوله إلى مرحلة التنفيذ لا يعني بالضرورة أن المشرع الاستثماري حقق نجاحا للوصول لأهدافه دون معوقات أو مشاكل، بل بالعكس فقد أثبتت الدراسات أن معظم المشاريع المتعثرة والفاشلة كانت في مرحلة التنفيذ، رغم انجاز جدوى المشروع وذلك باعتبارها المرحلة الأكثر حساسية في إنجاز المشاريع الاستثمارية.

ثالثا: مرحلة ما بعد الاستثمار

وتسمى مرحلة التقييم اللاحق لأنها تأتي بعد تنفيذ المشروع الاستثماري، وتختلف عن مرحلة التقييم القبلي كون هذا الاخسر يدرس التدفقات المتوقعة والمقدرة والداخلة والخارجة، أما بالنسبة للتقييم اللاحق فهو يدرس التدفقات الخارجة والداخلة الواقعي للمشروع بعد تنفيذه، وبذلك تختلف نتائج المرحلتين إذ يهدف التقييم اللاحق إلى اكتشاف أسباب الاختلاف ونقاط القوة والضعف حتى يستفيد منها في تحسين المشروع. [2]

[1] منصوري زين: واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، ص143.

[2] محمود حسين الوادي: دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص31 – 36.

الشكل01: دورة حياة المشروع الاستثماري.

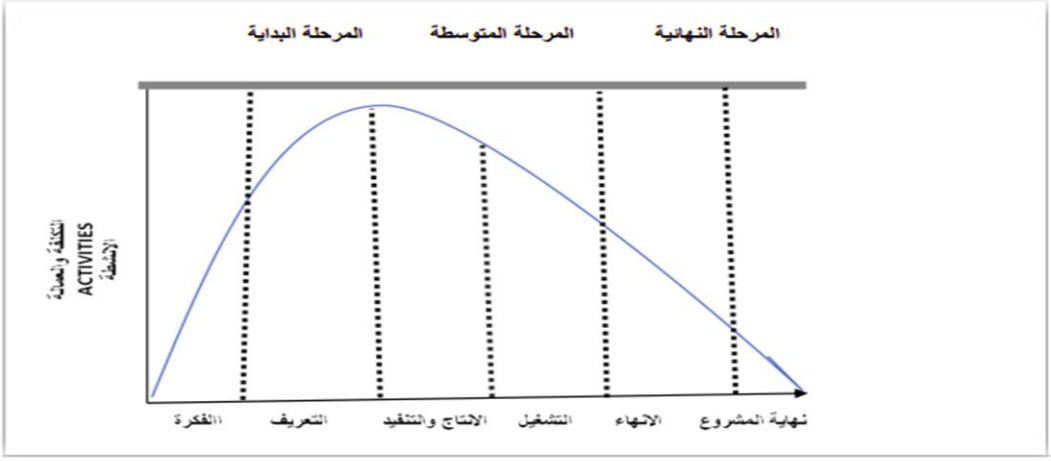

المصدر: أحمد يوسف دودين، مرجع سابق، ص34.

المطلب الثاني: إدراج البعد البيئي في المشاريع الاستثمارية.

إن الآثار السلبية التي تخلفها المشاريع الاستثمارية على البيئة تسببت في تدهورها، حيث نجد أن المشرع أولى اهتماما بمسألة حماية البيئة من خلال إدراج البعد البيئي ضمن القانون عن طريق إصداره لقوانين خاصة بالبيئة **(الفرع الأول)**، بالإضافة الى أن المشرع الجزائري قد فصل في شروط ادراج البعد البيئي ضمن المشاريع الاستثمارية من خلال وضع دراسة لمدى تأثير المشاريع الاستثمارية على البيئة والتي تمر بإجراءات مختلفة للدراسة **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: إدراج البعد البيئي قانونيا.

لقد اهتم المشرع الجزائري مؤخرا بالجانب البيئي حيث جسد ذلك في إصداره لقوانين خاصة بالبيئة **(أولا)**، بالإضافة إلى تكريسها كمبدأ دستوري باعتباره أسمى قانون **(ثانيا)**، وتكريسها كشرط يقيد الاستثمار **(ثالثا)**.

أولا: إدراج البعد البيئي في قانون البيئة:

لقد تم إدراج موضوع البيئة في قانون خاص متعلق بحماية البيئة، حيث صدر أول قانون في مجال البيئة عام 1983 وهو القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة، وبعده تم إصدار القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ومن ذلك يفهم أن المشرع عزز البعد البيئي وأدرجه كشرط أساسي يجب أخذه بعين الاعتبار في كل القطاعات.

أ) القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة (ملغى):

لقد برز موقف الجزائر المؤيد لحماية البيئة وذلك من خلال إصداره لقانون خاص بالبيئة عام 1983، والذي احتوى على مختلف الجوانب المتعلقة بحماية البيئة، حيث تم اعتبار هذا القانون هو التغيير الجذري للجانب البيئي في الجزائر، وقد تم تجسيد الحماية القانونية للبيئة من كل الاشكال التي تضر بها.[1]

كما أخذ القانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة مكانة القاعدة الرئيسية في التشريع و التنظيم المتعلق بحماية البيئة ، حيث أوضح السياسة التي يجب اتباعها في هذا المجال و أدرج عدة أهداف يقوم عليها قانون حماية البيئة[2]، ويظهر تكريس هذه السياسة من خلال حماية الموارد الطبيعية وضمان الاستغلال الجيد لها، واتخاذ التدابير الوقائية من أجل تفادي الوقوع في المخاطر البيئية مثل التلوث، فهذا القانون يحمي الموارد الطبيعية ليضمن لها التجديد

[1] نواري نصر الدين، نكاع علي: حماية البيئة كقيد على حرية الاستثمار في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية، تخصص قانون إداري، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، 2020/2019، ص ص35 . 36.

[2] يحياوي فريال، رحيل سارة: حماية البيئة في إطار قانون الاستثمار 16-09، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2017، ص23.

والاستخلاف، ومبدأ حماية هذه الموارد يقوم على أساس تحقيق مصالح أفراد المجتمع[1]، وارتكز المشرع في هذا القانون على ثلاثة مبادئ عامة انطلق منها لمعالجة التلوث و حماية البيئة:

- ضرورة تدخل الدولة لتحديد شروط من أجل ادماج المشروع الاستثماري لوضع ضوابط تضمن احترام السياسة التنموية التي وضعها المشرع.
- المحافظة على المتطلبات المعيشية للسكان يغير النتيجة من خلال التوازن الموجود بين النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة تعتبر شرطا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والوطنية.[2]

ب) القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

رغم صدور قانون 1983 الذي جاء كأول قانون متعلق بحماية البيئة، إلا أنه لم يشر إلى فكرة التنمية المستدامة والاستثمار والعلاقة القائمة بينهما وبين حماية البيئة، لكن جاء قانون سنة 2003 بمثابة ثمرة دفعت بالجزائر إلى نقطة التحول الكبرى والسياسة البيئية دوليا ووطنيا.

يتميز القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بمصطلح جديد وهو التنمية المستدامة، حيث كان أول قانون يجمع الاثنين بحماية البيئة ويظهر ذلك من خلال الاحكام التي يتضمنها[3]، حيث تنص المادة 03 من نفس القانون على مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها هذا القانون ومنها:

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي بمقتضى تجنب الإضرار بهذا التنوع.

---

[1] علي سليمان: حماية البيئة من التلوث بالمواد الاشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص59.

[2] إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور: البيئة ومقومات حمايتها في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 20، جامعة الشهيد حمة لخضر . الوادي، 2016، ص61.

[3] شقرون محمد: واقع حماية البيئة بين القانون الجزائري والاجتهاد التحكيمي في مجال الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص هيئات عمومية وحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة . بجاية. 2018، ص 63.

- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، بمقتضى تجنب الحاق الضرر بالموارد الطبيعية.
- مبدأ الاستبدال، حيث يتم استبدال أي عمل مضر بالبيئة بآخر أقل ضررا.
- مبدأ الملوث الدافع، حيث يتحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يلحق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث ويعيد الأماكن والبيئة لحالتهما الأصلية.[1]

من خلال هذه المبادئ التي نص عليها القانون، يظهر أن المشرع كانت له نظره مستقبلية في معالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة، من خلال اعتماده على أساليب الوقاية وكل الشروط اللازمة لتحقيقها لأن الوقاية خير من العلاج.

ثانيا: تكريس البعد البيئي دستوريا:

قام المشرع الجزائري بتكريس مبدأ حماية البيئة دستوريا لإدراكه أنه أمر ضروري، باعتباره حق من حقوق الانسان بينته كل دول العالم نظرا لكون هدفه واحد وهو العيش في بيئة سليمة والحفاظ عليها، وهو واجب على كل الأشخاص كونه شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. [2]

وبالنظر إلى مختلف الدساتير التي مرت على الجزائر من أول دستور إلى غاية دستور 1996، نلاحظه أنه لم يتم الإشارة الى موضوع حماية البيئة، إلا أنه مع تزايد الاهتمامات الدولية بالجانب البيئي اتجهت الجزائر في التعديل الدستوري لسنة 2016 الى تقنين الحق في العيش في بيئة سليمة، من خلال المادة 68 من نفس التعديل حيث نصت أنه:

-" للمواطن الحق في بيئة سليمة."

---

[1] القانون رقم 03 – 10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادر في 20 جويلية 2003.

[2] سلطاني ليلة فاطيمة: الحقوق والحريات والواجبات في ظل التعديل الدستوري الجزائري، مجلة الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 01، جامغة الجيلالي اليابس . بلعباس . 2016، ص33.

-" تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة."

-" يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة."

وبالرجوع إلى المادة 19 من نفس التعديل يتضح أن الدولة اهتمت بالموارد الطبيعية من خلال هذا التعديل، حيث تنص أنه:" تضمن الدولة الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة."

- " تحمي الدولة الأراضي الفلاحية."[1]

ثالثا: تكريس البعد البيئي في قانون الاستثمار.

أ) الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار:

إن الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار يعتبر من أول القوانين التي جاءت بعد دستور 1996 الذي اعترف بمبدأ حرية الصناعة والتجارة في المادة **37** منه التي نصت أنه: "**حرية التجارة والصناعة مضمونة، وتمارس في إطار القانون**".

كما أقر المشرع حرية الاستثمار من خلال القانون 01-03 في المادة 04 منه التي تنص أنه:" **تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة**"، كما أن الاستثمارات التي تستفيد من المزايا قبل إنجازها يجب خضوعها لتصريح لدى الوكالة المذكورة في المادة 06 من نفس الأمر والتي تسمى في النص "**الوكالة**" وهي تنشأ لتطوير الاستثمار.

[1] القانون 16 – 01 المؤرخ بتاريخ 06 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادر بتاريخ 07 مارس 2016.

كما جاءت المادة 04 السالفة الذكر من أجل التأكيد على حرية الاستثمار ويظهر ذلك من عبارة " **تامة**" التي جاءت في محتواها، بالإضافة الى الجمع بين حرية الاستثمار وحماية البيئة.[1]

ب) الأمر رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار:

مع أن المشرع أصدر أوامر تنص على حماية البيئة وتشجع الاستثمار التي تراعي البعد البيئي من خلال المزايا والتحفيزات التي نص عليها في الأمر رقم 01-03 المذكور سابقا، إلا أنه في سنة 2016 جاء بقانون جديد رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار الذي ألغى الأمر 01-03 بموجب المادة 37 منه باستثناء بعض المواد، والتي نصت أنه:" **تلغى أحكام الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم، باستثناء أحكام المواد 06 و18 و22 منه...**"

و بالرجوع للمادة 03 منه نجد أن المشرع أبقى في قانون الاستثمار لسنة 2016 على مبدأ حماية البيئة من خلال ما تضمنته المادة 03 التي نصت أنه: " **تنجز الاستثمارات المذكورة في أحكام هذا القانون في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لاسيما تلك المتعلقة بحماية البيئة، وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة بممارسة النشاطات الاقتصادية.**"[2]

---

[1] قبايلي الطيب: الالتزام بحماية البيئة في مجال الاستثمار وفقا للقانون الجزائري والممارسة التحكيمية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 47، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة . بجاية. 2020، ص299.

[2] القانون 16 – 09 المؤرخ في 03 أوت 2016 يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادر بتاريخ 03 غشت 2016.

ت) القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار:

مؤخرا في سنة 2022 جاء هذا القانون المتعلق بحماية الاستثمار، وهو كذلك جسد حماية البيئة ويظهر ذلك من خلال التشجيعات والتحفيزات التي رمى إليها هذا القانون في عدة مواد منه، حيث جاءت المادة 02 منه مشجعة للاستثمار بهدف:

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية.
- ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة.
- تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية.

والمادة 06 من نفس القانون جاء في مضمون نصها أنه يمكن للمشاريع الاستثمارية الاستفادة من الأنظمة التحفيزية المنصوص عليها في هذا القانون من أراض تابعة للأملاك الخاصة للدولة، والمادة 24 والتي نصت على التحفيزات التي يستفيد منها المستثمر.[1]

الفرع الثاني: إجراءات دراسة مدى التأثير على البيئة.

أولا: دراسة مدى التأثير على البيئة:

إن دراسة التأثير على البيئة يكتسي أهمية كبيرة للتحكم في المشاريع الاستثمارية قبل الشروع في إنجازها لتفادي الأضرار المترتبة عنها[2]، حيث تم إدراجه لأول مرة في القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة في المادة 130 منه التي نصت أنه: " **تعتبر دراسة التأثير على**

[1] القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، السالف الذكر.

[2] حميدة جميلة: إدراج البعد البيئي في القانون الجديد للاستثمار، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، جامعة لونيسي علي ـ البليدة ـ جانفي 2008، ص19.

البيئة وسيلة أساسية للنهوض بحماية البيئة، أنها تهدف إلى معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة والغير مباشرة للمشاريع على التوازي البيئوي، وكذا إطار ونوعية ومعيشة السكان."[1]

وبعدما جاء القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ألغى القانون 83-03 وفقا للمادة 113 منه، وبموجب المادتين 15 و16 منه تم وضع نظام لتقييم المشاريع الاستثمارية، حيث نصت المادة 15 من القانون 03-10 أنه: " **تخضع مسبقا وحسب الحالة لدراسة التأثير أو لموجز التأثير على البيئة، مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والاعمال الفنية الأخرى، وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة."[2]**

بالإضافة إلى صدور مراسيم تنفيذية لدراسة التأثير البيئي، من بينها المرسوم التنفيذي رقم 07-145 الذي يحدد مجال تطبيق وكيفيات المصادقة على دراسة التأثير على البيئة، والذي نصت المادة 2 منه أنه: " **تهدف دراسة أو موجز التأثير على البيئة الى تحديد مدى ملاءمة إدخال المشروع في بيئته مع تحديد وتقييم الآثار المباشرة أو الغير مباشرة للمشروع والتحقق والتكفل بالتعليمات المتعلقة بحماية البيئة في إطار المشروع المعني." [3]**

أما بخصوص مضمون دراسة مدى التأثير على البيئة فقد أحال القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة التنظيم الخاص بهذه الدراسة للمرسوم التنفيذي رقم

---

[1] المادة 130 من القانون 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر في 08 فيفري 1983(ملغى).

[2] المادة 15 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، السالف الذكر.

[3] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 19 ماي 2007 يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادر في 22 ماي 2007، معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي 18-255 المؤرخ في 09 أكتوبر 2018، الجريدة الرسمية، العدد 62، الصادر في 17 أكتوبر 2018.

07-145 من خلال المادة 06 منه التي تحتوي على جميع النقاط التي تضمنها محتوى التأثير القائم على أساس حجم المشروع والآثار البيئية المتوقعة.[1]

بالإضافة إلى أن المادة 16 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أدرجت المعلومات التي يجب أن يتضمنها محتوى دراسة مدى التأثير على البيئة وهي:

- عرض النشاط المزمع القيام به.
- وصف الحالة الأصلية للموقع وبيئته اللذين قد يتأثران بالنشاط المزمع القيام به.
- وصف للتأثير المحتمل على البيئة وعلى صحة الانسان بفعل النشاط المزمع القيام به والحلول البديلة المقترحة.
- عرض عن تدابير التخفيف التي تسمح بالحد أو إزالة، أو إذا أمكن بتعويض الآثار المضرة بالبيئة والصحة.[2]

ثانيا: إجراءات الفحص والتحقيق في مدى التأثير على البيئة.

إن الإجراءات المتعلقة بدراسة مدى التأثير على البيئة تتم مباشرة بعرض النشاط الواجب القيام به قبل البدء في المشروع الموجود تحت الدراسة، و يتم تحضير وثيقة علمية خلال مرحلة ما قبل المشروع لضمان فعاليتها من أجل المحافظة على البيئة[3]، و بالرجوع إلى القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة نجد أنه نص على الجهة المسؤولة على نفقات دراسة مدى التأثير البيئي، و ذلك بإسنادها على عاتق صاحب المشروع ويظهر

---

[1] المادة 06 من المرسوم التنفيذي 07-145 الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على الدراسة وموجز التأثير على البيئة، السالف الذكر.

[2] المادة 16 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، السالف الذكر.

[3] وناس يحيى: الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد . تلمسان . 2007، ص179.

ذلك من خلال المادة 22 منه التي تنص على: " **تنجز دراسة التأثير أو موجز التأثير على البيئة على نفقة صاحب المشروع من طرف مكاتب دراسات ن أو مكاتب استشارات معتمدة من الوزارة المكلفة بالبيئة.**"[1]

حيث يقوم صاحب المشروع بإيداع دراسة التأثير أو موجز التأثير على البيئة في 10 نسخ لدى الوالي المختص إقليميا، وبعدها يكلف الوالي الجهات المختصة بفحص تلك الدراسة ، والتي بإمكانها أن تطلب من صاحب المشروع تقديم معلومات أو دراسات ناقصة في مهلة شهر واحد وبعد الانتهاء من الفحص يعلن الوالي فتح تحقيق عمومي[2]، يتم فيه دعوة أي شخص طبيعي أو معنوي لإعطاء رأيهم في المشروع والآثار المتوقع حدوثها على البيئة، حيث يتم تعليق هذا الإعلان في مقر الولاية و البلديات وأماكن موقع المشروع و نشره في يوميتين وطنيتين، و مدة التحقيق شهر واحد ابتداء من تاريخ التعليق، و يتم وضع سجل مرقم و مؤشر عليه للجمهور من أجل كتابة ملاحظاته عليه.[3]

كما يمكن لأي شخص أن يطلب من الوالي رخصة إجراء فحص دراسة موجز التأثير ويمنحه 15 يوما لتقديم ملاحظاته وآرائه.[4]

---

[1] المادة 22 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، السالف الذكر.

[2] كواهري سامية، قاسمي فضيلة: آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم القانون العام، تخصص الهيئات الإقليمية والجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة . بجاية . 2016/2015، ص 27.

[3] عثماني حمزة: مسؤولية المنشآت المصنفة عن جريمة تلويث البيئة في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، قسم قانون البيئة والعمران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، 2014/2013، ص18.

[4] أسياخ سمير: دور الجماعات الإقليمية في حماية البيئة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، قسم الحقوق، تخصص قانون الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة . بجاية . 2016، ص110.

ثالثا: المصادقة على دراسة مدى التأثير.

بعد الانتهاء من التحقيق العمومي يتم ارسال ملف الدراسة أو موجز التأثير، الذي يحتوي على آراء المصالح التقنية ونتائج التحقيق العمومي بالإضافة الى محضر المحقق والمذكرة الجوابية لصاحب المشروع، والآراء الصادرة حسب الحالة إلى:

- الوزير إذا كان يتعلق بإجراء دراسة مدى الجدوى.
- المصالح المكلفة بالبيئة المختصة إقليميا بالنسبة لموجز التأثير، الذين يقومون بفحص دراسة أو موجز التأثير والوثائق المرفقة، ولا يجب أن تتجاوز مدة الفحص 4 أشهر ابتداء من انتهاء التحقيق العمومي، والوزير المكلف بالبيئة يوافق على دراسة مدى التأثير أما الوالي يوافق على موجز التأثير[1]، وفي حالة لم يتم التوقيع من الطرفين يجب أن يقدموا سببا مبررا لرفضهم، كما يكمن لصاحب المشروع تقديم طعن للوزير المكلف بالبيئة من أجل إجراء دراسة جديدة.[2]

المبحث الثاني: دراسة البنوك جدوى المشاريع الاستثمارية الخضراء.

فكرة المشروع الاستثماري تقتصر على التمويل الممنوح له بالاعتماد على نتائجه المتوقع أن يعود لها، حيث أن هذا الاتجاه جديد يختلف عن التمويل التقليدي الذي يركز على المكانة المالية للعميل فحسب، في حين أن هذا الاتجاه إضافة الى ذلك يركز على دراسة جدوى المشروع الاستثماري ومدى مقاومته في الاستمرار، وهذا ما جعل هذه العملية من أصعب ما تقدمه البنوك، فهي تعتمد دراسة الجدوى بالدرجة الأولى لاتخاذ قرار التمويل المناسب لتقديمه،

---

[1] المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 07-145 الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، السالف الذكر.

[2] أوزايد كميلية، بوزيد أنيسة: إدراج البعد البيئي في المشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري . تيزي وزو. 2019، ص42.

وبعدها يتابع البنك هذه العملية حيث تظهر كفاءته في تقييم المشروع وتمويله و تمر دراسة الجدوى بمراحل متتالية **(المطلب الأول)**، والبنوك لها دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ضمان الاستثمار، حيث تقوم بدراسة المشاريع ومنحها التمويل المناسب بهدف خلق استثمارات جديدة، وهي بدورها قبل أن تقوم بتقديم التمويل أو القرض لأي مشروع استثماري، تقوم بدراسة المشروع من كل جوانبه انطلاقا من مرحلة التقييم والدراسة إلى وضع الملاحظات حول المشروع، وفي هذه المراحل يقوم البنك باستشارة خبراء ومختصين في عدة مجالات خاصة المتعلقة بموضوع المشروع وذلك من أجل اتخاذ القرار الصائب في قبول أو رفض التمويل **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: ماهية دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية.

دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية لها أهمية كبيرة لدى البنوك، لأنها تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها المتعلقة بتمويل المشاريع الاستثمارية ودعمها، بوجود بعض المخاطرة وعدم التأكد من تحقيق نتائج مرضية وذلك بجهل المتغيرات التي قد تحدث مستقبلا.

وتتمحور هذه الدراسة في تحديد التمويل المناسب للمشروع الاستثماري الذي يضمن به البنك سداد القروض الممنوحة، وذلك بالاعتماد على سياسات محددة من قبل تساعد على معرفة التمويل الملائم للمشروع ويتبع في ذلك مجموعة من المراحل والخطوات أولها التعرف على المشروع ودراسته **(الفرع الأول)**، ثم يأتي تحديد دراسة جدوى المشروع وذلك بالاعتماد على صور نماذج تتوافق مع المشروع الاستثماري واختيار طريقة التمويل التي تتناسب مع هذا المشروع **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول: تعريف دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ومراحلها.

نظرا لأهمية التمويل الجديد الذي يركز على دراسة جدوى المشروع الاستثماري لاتخاذ قرار التمويل المناسب، فقد جعل دراسة الجدوى من أهم الدراسات الحالية مما دفعنا لمحاولة تعريفها والتعرف على أهم مراحلها**(أولا)**، وصولا إلى اختيار التمويل الملائم للمشروع الاستثماري**(ثانيا)**.

أولا: تعريف دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية

إن دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ات تمتلك تعريفا واضحا وشاملا، بل اختلفت الآراء حول تعريفها لذلك تتمتع بعدة تعاريف، فقد عرفت على أنها:" **هي التعرف على الفائدة والمنفعة التي يحققها المشروع الاستثماري وآثاره الناتجة عنه."**[1]

وفي تعريف آخر: " **هي عبارة عن دراسة علمية شاملة لكل جوانب المشروع، قد تكون في شكل دراسة أولية تتمثل في الدراسات القانونية والمالية والفنية والتسويقية بالتفصيل والتي من خلالها يمكن اختيار بديل أو فرصة استثمارية حيث على صاحب المشروع الاستثماري أن يتخذ قراره بما يتوافق مع الأهداف التي ترغب في تحقيقها."**[2]

وعرفت أيضا أنها:" **مجموعة من الدراسات تقوم لتحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري من الجانب القانوني والتسويقي والاقتصادي والمالي وجانب الأرباح، من أجل تحقيق أهداف محدودة والتي تكمن في النهاية من اتخاذ القرار الاستثماري لإنشاء المشروع أو رفضه."**[3]

---

[1] سعد طه علام: دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دون ذكر رقم الطبعة، دار الفرقد للطباعة والنشر، دون بلد النشر، 2006، ص13.

[2] حسين بلعجوز، الجود صاطوري: تقسيم واختيار المشاريع الاستثمارية، دون ذكر رقم الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص24

[3] سيد سالم عرفة: الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص35.

والمعلومات المتعلقة بالدراسات تختلف من مشروع لآخر حسب طبيعة المشروع وتكلفته وفي غالب الأحيان يقوم صاحب المشروع بهذه الدراسة من خلال لجوئه للمكاتب المختصة في مجال الاستثمار تحب اشراف البنك أو من طرف إدارة خاصة في التنظيم الإداري البنكي.[1]

ثانيا: مراحل دراسة جدوى المشروع الاستثماري.

إن البنوك عند قيامها بدراسة الجدوى للمشروع الاستثماري تتبع العديد من المراحل والخطوات من أجل معرفة مدى قابلية المشروع للاستفادة من التمويل ومدى قدرته على الوفاء به وسداده.

أولا: مرحلة البحث على المشروع والترويج له.

تقوم البنوك بجذب العملاء والبحث عن منح القروض أي أنها تبادر في ذلك عن طريق التسويق وإعداد نماذج لطلبات القروض والتمويل مسبقا، وتبحث البنوك عن مشاريع جديدة تناسب شروطها وتكون مراعية للشروط البيئية والاقتصادية أو المشاريع القائمة التي تحتاج إلى مساعدات، كما تقوم بحملات ترويجية للمشاريع في فترات انشائها من طرف مروجين متخصصين، من خلال ذلك تقوم البنوك بتحفيز وتشجيع المستثمرين على إقامة مشاريعهم ضمن مجالها وإرشادهم لمختلف المجالات وتمنح لهم الدعم والتمويل.[2]

وعند عملية الترويج تقوم البنوك بالتواصل مع المستثمرين واطلاعهم على المشروع وتعمل على اقناعهم للمساهمة فيه، حيث تساعد هذه المرحلة تجديد جدوى المشروع وتحديد القروض التي يجب منحها للمشروع، كما تساعد على تحديد المساهمات الملائمة للحفاظ على البيئة ومواردها والعمل على تجديدها والاستفادة منها.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب: اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص24.

[2] عماد صالح، أحمد إبراهيم: تقييم الأداء المصرفي، مجلة الإدارة المصرفية، اتحاد الجمعيات للتنمية الإدارية، المجلد 24، العدد 03، 1991، ص ص 85 . 86.

ثانيا: مرحلة الدراسة الأولية للمشروع.

تقوم هذه المرحلة بتنسيق كل الأسباب التي أدت الى اختيار المشروع، وتحديد هل من الممكن تمويله ومدى توافقه مع سياسة الدولة وهل السوق بحاجة الى مثل هذه المشاريع.

هذه المرحلة هي التي تبين ما إذا كان المشروع مقبولا للبدء فيه أو مرفوضا، فإذا بينت هذه المرحلة قبول المشروع وصلاحيته للتحقيق على أرض الميدان وقابل للتمويل ينتقل البنك الى مرحلة الدراسة النهائية للمشروع.[1]

ثالثا: مرحلة الدراسة النهائية للمشروع.

أ) **الدراسة القانونية للمشروع:** تقوم هذه الدراسة بتحديد الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها لتنفيذ المشروع ودراسة الوثائق كالسجل التجاري وقانون المؤسسة ونشاطها وما إذا كانت البيانات المالية المقدمة للبنك صحيحة.

هذه الدراسة تهدف الى مدى توافق المشروع مع القوانين المتعلقة بالاستثمار والبنوك والتجارة والضرائب.[2]

ب) **الدراسة الاقتصادية للمشروع:** هذه الدراسة تعمل على دراسة المشروع من حيث قيمة تكلفتها والعائدات التي تترتب عن، وخلال هذه الدراسة يتم التركيز على خمس عوامل تتمثل في: العامل البشري والاقتصادي والعامل النقدي والاجتماعي والسعر، وهذه الدراسة تبين مدى أثر المشروع الاستثماري و فائدته على المجتمع، فالمشروع لا يستفيد منه صاحبه فقط بل له آثار على المجتمع يجب أن تكون سليمة، حيث أنه اذا حقق المشروع فوائد إيجابية للمجتمع

---

[1] صونيا آيت بن اعمر: المرجع السابق، ص ص 263 . 264.

[2] بوعتروس عبد الحق: الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات وتطبيقات)، دون ذكر رقم الطبعة، دون دار النشر، دون سنة النشر، ص87.

حتما سيؤدي الى زيادة الموارد المالية، وحتى يستفيد المشروع من عملية التمويل لابد من دراسة الجدوى الاقتصادية لمدى إيجابية العائدات الاقتصادية للمشروع.[1]

ت) **دراسة السوق:** وتعتبر أهم مرحلة في دراسة الجدوى للمشاريع لأنها تحدد أهم المسائل والمتمثلة في:

- نظام السوق والمؤسسات الموجودة فيه وخدماته التسويقية ومدى المنافسة فيه.
- دراسة ما إذا كان سوق منتوجات المشروع تنافسيا أو احتكاريا.
- دراسة منتوجات المشروع وأسعارها مقارنة مع السلع البديلة في السوق.

كل هذه المعلومات تقوم بتحديد مدى الإنتاج الذي سيعود به المشروع لأنه الضمان في تسديد الائتمان الممنوح.[2]

ث) **الدراسة الفنية:** تعتبر الدراسة الفنية ركنا مهما حيث تعتمد عليها مختلف الدراسات، ولا يمكن إجراء أي دراسات دون التطرق للدراسة الفنية لأنها تعمل على تقرير مدى صلاحية المشروع من الناحية الفنية، ونظرا لأهمية هذه الدراسة يقوم فريق من المتخصصين بإجرائها وتعتمد على العديد من البيانات والمعلومات المحصلة من الدراسات التسويقية.[3]

ج) **الدراسة المالية:** تقوم هذه الدراسة بترجمة نتائج الدراسات السابقة، وهي تحتوي على تكاليف المشروع والتكاليف السنوية للتشغيل وتحديد طريقة تمويل المشروع ومصادر تمويله كرأس المال المدفوع من المستثمر ورأس المال المقترض وتحديد كيفية تسديده وتحليل قيمة العائد الذي ينتجه المشروع، إذن هذه الدراسة تعطي للبنك تقرير حول صحة المشروع من الناحية

---

[1] سعد طه علام: مرجع سابق، ص 14.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان: دراسة الجدوى بين النظرية والتطبيق، دون ذكر رقم الطبعة، دار الجامعية، مصر، 2003، ص36.

[3] راتب جليل صويصي: أساسيات إدارة المشاريع، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 25 ـ 26.

المالية ومدى استقلاليته المالية ومردوديته وأرباحه وكل ذلك يتم من خلال دراسة الوثائق المالية والمحاسبية.[1]

د) الدراسة البيئية: تعمل هذه الدراسة على تعريف البنك بمدى تأثير المشروع على البيئة، وتحديد تكلفة الحفاظ على البيئة ضمن تكاليف المشروع يدفعها المستثمر في حالة تم التأثير على البيئة أو الإضرار بها عند مرحلة إنجاز المشروع مع معالجة هذه الآثار، وذلك لتفادي وقوع أضرار بيئية خطيرة، وما جعل البنوك تحرص على الدراسة البيئية هو أنها في حالة وقوع ضرر للبيئة أو مواردها يصبح البنك صاحب المسؤولية اتجاه هذا الضرر.[2]

رابعا: مرحلة تقييم صلاحية المشروع الاستثماري.

يقوم بها البنك كآخر مرحلة بعد مروره بالمراحل السابقة في تقييم مدى صلاحية تمويل المشروع الاستثماري أي القبول أو الرفض، بالإضافة إلى الاستخدام الجيد للموارد اعتمادا على بعض الكفاءات من أجل تحقيق أهداف الاستثمار[3]، وهذه الدراسة تركز على التوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع، مثل توفير مناصب عمل جديدة وخدمة منتوج من قبل الفئات الاجتماعية الفقيرة أو ذات الدخل الضعيف والمنخفض.[4]

الفرع الثاني: اختيار التمويل الملائم للمشروع الاستثماري.

تقوم البنوك بالرجوع إلى الدراسات السابقة التي قامت بها في تقييم ودراسة جدوى المشروع، من أجل معرفة التمويل المناسب لمنحه، وكلما حصل سوء للمشروع يؤدي الى حدوث مخاطر على الائتمان تقع مسؤوليته على عاتق البنك، والسر في نجاح العميات التمويلية

---

[1] عماد صالح، أحمد إبراهيم: مرجع سابق، ص 89.

[2] صونيا آيت بن اعمر: مرجع سابق، ص 267.

1 Jean pierce jabard et George Dupplant ; gestion financiér de l entreprise , 2eme édition, France, 1990 , P260.

[4] سعد طه علام: مرجع سابق، ص 14 – 15.

للمشاريع الاستثمارية ينتج عن الخطة التمويلية الموضوعة التي تحتوي على أدني حد ممكن من الرجوع على أصحابه، مع توقيع ضمانات وتعهدات من طرف أصحاب المشاريع لصالح البنك.

أولا: التمويل دون حق الرجوع على صاحب المشروع.

هو قرض يُعنى فيه البنك المقرض حصرا بالعائد النقدي الذي ينتجه المشروع الممول، وذلك لعدم التزام أصحاب المشروع بتحمل المسؤولية في سداد القرض في حالة عجز المشروع عن ذلك، وفي هذه الحالة لا يمكن الرجوع الى الجهة صاحبة المشروع حيث يتحمل المقرضون مسؤولية المخاطر الواقعة على المستويات التجارية والسياسية العامة، ويحظى هذا النوع من التمويل بمخاطر كبيرة، هذا ما جعل البنوك لا تستعمله كثيرا إلا في حالات محددة وفق الشروط الموضوعة وهي:

- عدم استعمال معدات حديثة غير مجربة من قبل في تنفيذ المشروع.
- يجب أن يكون رأسمال المشروع الذي يقدمه صاحب المشروع مرتفعا، بحيث يكون 50% أو أكثر للتقليل من مخاطر المقترضين.
- المحافظة على العوامل البيئية والعمل على عدم الاضرار بمواردها.
- يشترط إقامة دراسة جدوى للمشروع تؤكد صلاحيته، وتوفره على المواصفات المطلوبة، وقدرته على انتاج الكمية والقدرة المتوقعة وتحقيق الأهداف المرجوة.
- وجود سوق لمنتجات المشروع الاستثماري من خلال دراسة السوق أو ابرام صاحب المشروع عقود بيع طويلة الاجل لاقتناء منتجات المشروع، بشرط أن تكون الأسعار والكميات مناسبة.[1]

[1] مفلح محمد عقل: وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، دون سنة النشر، ص 532.

ثانيا: التمويل مع حق الرجوع المحدود.

حق الرجوع المحدود على أطراف المشروع يكون من حيث الزمان والمبلغ أو السلعة يمكن الرجوع به، والرجوع المحدد من حيث الزمان يسمى "**بالتمويل المقدم لقاء تعهد بإنجاز مشروع**" ويتسم بالمخاطر الكثيرة وهي التي لا يمكن الحكم عليها مسبقا أي أنها متوقعة الحدوث خلال فترة التنفيذ كالتأخير في انجاز المشروع أو رفع التكلفة، أو عدم انجاز المشروع كليا، يتعهد صاحب المشروع في كفالة بإنجاز المشروع مع اتباع عدة شروط الزامية تتمثل في:

- انجاز المشروع في وقت محدد.
- في حالة زيادة تكلفة المشروع يتحمل صاحب المشروع ذلك.
- يعني بمفهوم الإنجاز هو الانتهاء من المشروع على أكمل وجه طبقا للمواصفات المتفق عليها، وخلال مدة التشغيل المتفق عليها بالكمية الموضوعة وبالتكاليف والمواصفات المطلوبة.
- يمنع على أصحاب الحصص في المشروع بيع حصصهم.

أما بالنسبة للرجوع المحدد من حيث المبلغ يسمى "بالتمويل المقدم بضمان عقد خذ و ادفع" و هو عقد يبرم بين صاحب المشروع و آخر يريد شراء ما ينتجه المشروع، بشرط أن يتم الشراء عندما يكون المشروع جاهزا لتسليم انتاجه أو سلعته، و الدفع لا يتم إلا عند تسليم السلعة أو الخدمة المتعاقد عليها.

وهذا النوع من القروض له ضمانة محدودة في حالة كان طويل الأجل، إلا أن أهمية هذا النوع من التمويل نقصت بسبب شرط التسليم الفعلي، على عكس غيره من العقود.[1]

ثالثا: التمويل مع حق الرجوع.

تقوم البنوك المقرضة بتحصيل كفالات وتعهدات ينقلون بها جميع المخاطر التي تقع على تمويل المشروع الى أصحابه أو الى أطراف ثالثة، بالإضافة الى أن البنك بإمكانه الرجوع

[1] صونيا آيت بن اعمر: المرجع السابق، ص ص 270 . 271.

المطلق على أصحاب المشروع أو الأطراف الثالثة في فترة لا تقل على فترة التنفيذ، أو على وقوع تسليم السلعة أو الخدمة المتعاقد عليها، ومن أمثلة هذا الالتزام المطلق نجد:

أ_ كفالة أطراف ثالثة: يتم اللجوء الى كفالة أطراف ثالثة في حالة وجود مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فالمستعملون الذين يحتاجون لشراء المنتج أو الخدمة المتوقعة، والموردون الذين يسعون لبيع المنتجات، والجهات المسؤولة التي تود تحقيق بعض المشاريع، جميعهم يدخلون ضمن قائمة الأطراف الثالثة، بالإضافة الى إمكانية عمل هذه الأطراف على كفالة قروض معينة من أجل تحقيق مصالح ذاتية لكل طرف منها.

ب_ كفالة عقد استلم وادفع: هو تعاقد بين صاحب المشروع وطرف ثالث يلتزم هذا الأخير بدفع مبالغ معينة مقسمة الى دفعات، أو يلتزم بشراء الخدمة الناتجة عن المشروع بسعر محدد، حتى يتم قبول هذا العقد من طرف البنوك كضمانة لقروضهم يجب أن تتوفر عدة شروط:

- عدم إلغاء العقد طول فترة القرض.
- أن يدفع الطرف الثالث مبلغا كافيا بخدمة القرض إضافة الى مصاريف المشروع.
- أن يتم الدفع حتى في حالة عدم تسليم الخدمة أو السلعة للمتعاقد.
- أن يكون الالتزام غير مشروط في دفع المبلغ.

وبوضع هذه الشروط يتم تشكيل كفالة غير مباشرة تساعد على تأمين حقوق الدائنين بشرط أن يكون المتعاقد قادرا على الوفاء بالتزامها في كل الحالات.

وفي الأخير عند الانتهاء من دراسة جدوى المشروع الاستثماري والتدقيق في كل جوانبه يتم الانتقال الى مرحلة اتخاذ القرار بشأن تقديم القرض أو الامتناع عن ذلك، ففي حالة كان القرار سلبيا أي عدم الموافقة على التمويل يتم تبليغ طالب القرض بقرار عدم منح القرض مع أسباب الرفض، وفي هذه المرحلة تتوقف عملية دراسة القرض، أما في حالة الموافقة على تقديم القرض يتم الانتقال الى مرحلة تسيير القرض[1].

[1] مفلح محمد عقل: المرجع السابق، ص ص 533 . 534.

المطلب الثاني: تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية الخضراء.

بعد المرور بكل المراحل التي ذكرناها سابقا، يقوم البنك بالتوصل إلى قرار منح التمويل و يعتبر هذا الأخير هو الأساس في العقد لذلك تحرص البنوك على الدراسة الجيدة للموضوع من أجل اتخاذ القرار المناسب و تحديد التمويل الذي يتناسب مع المشروع ، باعتباره يقوم على الظروف المستقبلية للعميل والمشروع موضوع التمويل لذلك يكون هذا الطريق محفوفا بالمخاطر لأنه يسير نحو مستقبل مجهول لا يعلم ما قد يصادفه من نتائج، وهذا ما استدعى وضع مجموعة من الضوابط، و يقوم البنك عند إبرام العقد مع العميل بوضع شروط عامة و أخرى خاصة بالعملية الاقراضية**(الفرع الأول)**، بالإضافة الى ما قد يترتب على هذه العملية من آثار تسمح للبنك أن يتابع المشروع الممول مع تحصيل القرض، و التقييم اللاحق للعملية التمويلية مع وضع بنك المعلومات الذي تعتمد عليه في عمليات الإقراض مستقبلا **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: إجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية.

تظهر إجراءات التمويل في اتخاذ قرار التمويل تعتبر أصعب مرحلة في عملية الإقراض **(أولا)**، بعدها يتم الانتقال الى ابرام العقد في شكل يتضمن جميع الشروط **(ثانيا)**.

أولا: مرحلة اتخاذ قرار تمويل المشروع الاستثماري.

أ_ خصوصية القرار التمويلي: يتصف القرار التمويلي بخاصيتين أساسيتين تتمثلان في: الخاصية التقديرية والخاصية المستقبلية للقرار التمويلي.

1_ الخاصية التقديرية للقرار التمويلي: عندما تقوم البنوك باتخاذ قرار التمويل تستند على ضوء عدة تقديرات وهي التي تجعله يتعرض للخطأ أو الصواب ، فاللجنة التي تعمل على اتخاذ القرار يمكن أن تستند إلى تقديرات صحيحة تدفع باتخاذ القرار التمويلي الصائب و السليم ، كما يمكن أن تستند على تقديرات خاطئة بخصوص إمكانيات العميل المادية و التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة مع الخبرات الخاصة بالعميل في مختلف النشاطات او في مجالات المشروع المراد تمويله بالإضافة إلى التحليل السليم، و هذه التقديرات الخاطئة تدفع إلى اتخاذ

قرار تمويلي غير سليم و عليه يصبح من الصعب استيفاء المديونية و لواحقها وفق الخطوات التي تم تحديدها سابقا في الموافقة على القرض.

2_ الخاصية المستقبلية للقرار التمويلي: إن البنوك في مرحلة اتخاذها لقرارات التمويل تنظر إلى ظروف العميل المستقبلية وكذلك المشروع موضوع التمويل، فالتعامل مع المستقبل لا بد من أن يقوم على عدة مخاطر بسبب المتغيرات التي قد تحدث مستقبلا ولا يمكن التحكم فيها فتؤدي إلى عرقلة المخطط الذي يسير عليه العميل.[1]

إن العمل المستقبلي للعميل هو المصدر في الوفاء يعتمد على عوامل غير مالية داخلية وأخرى خارجية أكثر مما يعتمد على العوامل المالية، فالعوامل الداخلية تعمل على تطوير الإنتاج والصناعة والتكاليف الخاصة بالمشروع، أما العوامل الخارجية فتعمل على المنافسة ومجالات الاقتصاد بصفة عامة.[2]

ب_ ضوابط اتخاذ القرار التمويلي: إن البنوك المقرضة تتبع في اتخاذها قرار التمويل أساليب متعددة بالإضافة الى مجموعة من الشروط.

1_ أساليب اتخاذ القرار التمويلي: تعتمد البنوك على أسلوبين في اتخاذها لقرار التمويل:

1.1 أسلوب القرار الفردي: ويقوم أسلوب القرار الفردي بعرض الدراسة على رئيس قسم الائتمان المتواجد بالفرع ثم إلى نائب مدير الفرع بعدها إلى مدير الفرع.

2.1 أسلوب القرار الجماعي: ويكون أسلوب القرار الجماعي من خلال لجنة خاصة متواجدة في الفرع أو المركز الرئيسي، واختيار قرار التمويل يقف على عدة عوامل تتمثل في قيمة التمويل المطلوب، مع الهيكل التنظيمي للبنك وخبرة العاملين في إدارة الائتمان ومدى

[1] عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص ص 23 . 24.

[2] مفلح محمد عقل: المرجع السابق، ص 114.

كفاءتهم وعند اتخاذ القرار أيًا كان من الأسلوبين السابقين متبعا يلتزم البنك بمجموعة من الشروط.[1]

2_ شروط اتخاذ القرار التمويلي: باعتبار القرار التمويلي من أصعب القرارات على البنك، يتم خضوعه إلى عدة شروط:

أن يكون القرار واضحا ومسببا، أي عند صدور قرار التمويل يجب على البنك أن يوضح القرار عن طريق صياغة دقيقة ويحدد كل الأسباب المتعلقة بالقرض، بالإضافة الى تحديد قيمة القرض ومدى القدرة على تسديده ورغبة العميل على التسديد و التي يتم معرفتها من خلال دراسة عملياته الائتمانية السابقة و مدى تعثره المالي، بالإضافة الى الضمانات التي يقدمها العميل مقابل حصوله على القرض و تقييم مدى سيولة هذه الضمانات.[2]

- أن يكون القرار مكيفا وملائما، حيث يلتزم البنك في اتخاذ قرار التمويل بالتكييف مع حجم التمويل وتنظيمه وطبيعة نشاطه.[3]
- أن يتم اتخاذ القرار بأسلوب جماعي أي من شخصين كأقل حد وذلك وفق متطلبات العملية الاقراضية، بالإضافة الى طبيعتها وعددها ومدى أهميتها.
- أن يصدر القرار من سلطة مختصة ومستقلة، حيث تلتزم البنوك بتوكيل مهمة دراسة ملف القرض واتخاذ القرار لسلطة مختصة ومستقلة وذلك لاحترامه مبدأ الاستقلالية والاختصاص.[4]

---

[1] عصام عبد الهادي أبو النصر: دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الإئتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي، جامعة الأزهر، مصر، دون سنة النشر، ص09.

2 Ismail Hadjeir, Financial analyses for crédit décision proposes, Bank magazin of jordan, Jordan, Volum04, Nombre22, Jordan, May2003, P P 2 _ 3 .

[3] المادة 45 من النظام رقم 08-11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، السالف الذكر.

[4] المادة 46 من نفس النظام.

- أن يتخذ القرار بشكل إلزامي، حيث أن البنوك لا تتخذ قرار التمويل بما يناسبها وإنما هي ملزمة باتخاذه وفق ما يحدده القانون، فيأتي في شكل مستند مصرفي داخلي تضعه البنوك وفقا للمادة 17 من تعليمة البنك الوطني رقم 1945 التي تحتوي على شروط منح الائتمان، ونظرا للمادة 19 من نفس التعليمة يجب أن يتضمن المستند المصرفي معلومات مختلفة من بينها:
- المعلومات الخاصة بالعميل تحتوي على اسمه، لقبه، عنوانه، رقم حسابه المصرفي
- المعلومات الخاصة بالتمويل الممنوح تتضمن نوعه، مدته، مبلغه، تاريخ استحقاقه
- المعلومات التي تخص شروط الاستفادة من الائتمان المصرفي إضافة الى نوع الضمان الممنوح وأرقام الأعمال الخاصة بالعميل وشبابيك البنك المقرض.[1]

ثانيا: مرحلة ابرام عقد تمويل المشروع الاستثماري.

أ_ شروط إبرام العقد: تخضع البنوك في عقد منح التمويل لفرض نوعين من الشروط عامة وخاصة.

1-الشروط العامة لإبرام عقد التمويل: وتتمثل في

- تحديد نسبة الفائدة والتي نصت عليها المادة 13 من النظام رقم 20-01 حيث تضمنت خضوع معدلات الفائدة لحرية البنك في تأدية وظيفتها التجارية وذلك نسبة لمبدأ حرية المنافسة، ويشترط أن الفائدة الاجمالية للقروض التي منحها البنك لا تتجاوز معدل الفائدة التي يحددها بنك الجزائر.[2]

[1] ليندة شامي: الإئتمان المصرفي، المرجع السابق، ص 98.

[2] النظام 20-01 المؤرخ في 15 مارس 2020 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على المبيعات المصرفية، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر في 24 مارس 2020.

- تحديد التسهيلات التمويلية وشروطها، حيث تقوم السلطات النقدية بوضع نسب تلتزم بها البنوك عندما تمنح التمويلات وذلك من أجل عدم تجاوز الحد الأقصى المحدد لها وهي تتغير في حالة تغير الظروف الاقتصادية.
- تخصيص التمويل للغرض المتعاقد لأجله، إذ أنه في العقد يجب تحديد الغرض الذي سوف يوجه إليه التمويل و يمنع على العميل استخدام هذه الأموال في غرض آخر، و البنك ملزما على أن يراقب القرض في أي جهة يتم استغلاله، وهو ما وضحته المادة 10 من النظام 12-03 حول ضرورة اكتشاف كل المعاملات التي لا تستند الى مبرر اقتصادي أو تجاري ، فالبنك له الحق في أن يسأل عن مصير أمواله[1]، و المادة 29 من النظام 11-08 وضحت التزام البنك حول وضع إجراءات تضمن له أن يتعرف على زبائنه و كل عملياتهم وذلك عن طريق وضع سياسة قبول العملاء الجدد و معرفة هويتهم والتأكد من صحة وثائقهم.[2]
- تحديد مدة تنفيذ العقد، حيث ألزمت المادة 12 من النظام رقم 20-01 البنك بأن يتقيد بالمدة التي تم الاتفاق عليها في العقد، إذ أنه كلما تجاوز المدة المحددة تقوم عليه المسؤولية ويصبح ملزما على تعويض العميل على التأخر.[3]

2-الشروط الخاصة لإبرام عقد التمويل:

- الاتفاق على ميعاد التسديد، حيث يتم تحديد وقت التسديد حسب التمويل الممنوح قصير أو متوسط أو طويل الأجل، ومن امتيازات عملية التسديد أن الحصول على الوفاء في اليوم المتفق عليه يعد من التزامات العميل، وبالتالي فالبنك لا يمكنه طلب التسديد قبل

[1] النظام رقم 12-03 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، السالف الذكر.

[2] النظام رقم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، السالف الذكر.

[3] النظام رقم 20-01 المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، السالف الذكر.

الآجال المحددة للاستحقاق كما لا يحق للعميل أن يدفع حق التسديد قبل حلول الميعاد المتفق عليه.[1]

- تحديد الضمانات التي يلزم بها البنك العميل مقابل منحه القرض، وتعتبر ضمانة في يد البنك في حالة تعثر المشروع الممول أو عدم التسديد وهذه الضمانات ليست شرطا يعتمد عليه البنك لمنح التمويل بل يعتبرها إضافية لضمان حقوقه في حالة عدم القدرة على التسديد.[2] ووفقا للمادة 13 من النظام رقم 14-02 المتعلق بالضمانات الكبرى والمساهمات فقد حدد المشرع الضمانات التي يلتزم البنك بطلبها والشروط الواجب توفرها مع تحديد طبيعتها.[3]

ب_ تنفيذ العقد

إن كل من البنك المقرض والعميل المقترض يلتزمان بتنفيذ العقد ويبدأ هذا الأخير سريان هذا الأخير بعد التوقيع على العقد، ويمنع على العميل الشروع في استغلال القرض إلا بعد التوقيع وتقديم الضمانات واستفاء كل التعهدات الموجودة في العقد، ويتم سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات، وبعد الانتهاء من المراحل السابقة يقوم البنك بإخطار جهاته الداخلية و الوحدات التنظيمية بعناصر التمويل الممنوح و المتمثلة في:

- قيمة التمويل والحد المصرح به.
- قيمة التسويق الخاصة بالضمانات المقدمة.
- سعر الفائدة المتفق عليها.
- تاريخ الاستحقاق المتفق عليه.

---

[1] ليندة شامبي: الإئتمان المصرفي، المرجع السابق، ص110.

[2] الطاهر لطرش: تقنيات البنوك في دراسة طرق استخدام النقود من طرف البنك، الطبعة السابعة، ديوان المطلوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص163.

[3] المادة 13 من النظام رقم 14-02 المؤرخ في 16 فبراير 2014 المتعلق بالضمانات الكبرى والمساهمات، الجريدة الرسمية، العدد 56، الصادر في 25 سبتمبر 2014.

وبما تم ذكره سابقا يقوم تنفيذ الالتزام التمويلي إضافة الى متابعة البنك لضمان التزام العميل بتطبيق الشروط الموضوعية.[1]

الفرع الثاني: الآثار المترتبة على العقد.

بعد الفراغ من ابرام عقد منح التمويل للمشروع الاستثماري، تتبعه عدة آثار لازمة يقوم بها البنك المقرض والمتمثلة في: متابعة نشاط المشروع وتحصيل القرض الممنوح للمشروع الممول بالإضافة الى تقييم عملية التمويل وأخيرا وضع بنك المعلومات، وسنشرح هذه الخطوات.

أولا: متابعة نشاط المشروع الممول.

إن البنوك تلتزم بضرورة متابعة القروض التي تقدمها من أجل التعرف على الصعوبات التي قد تواجه عملية التسديد حتى تتمكن من التصرف في الوقت المناسب.

وسياسة البنوك في التمويل تحدد أقصى حد في اتخاذ القرار الإجراءات والتي تتضمن تحصيل مستحقات البنك، لهذا نجد أن البنوك تراقب صاحب المشروع في استعماله للقرض في الغرض المخصص له أو في شيء آخر وذلك من خلال وضع جدول زمني محدد من أجل ذلك كما أنه يحدد في العقد، حيث يمكن أن يستغل العميل القرض في سداد ديونه أو دفع أجور العمال، وتقوم هذه المتابعة من طرف موظفين مكلفين بمتابعة المشروع، أو من خلال إلزام صاحب المشروع بصرف دفعات من القرض إلى الجهات المعنية مباشرة في شكل شيكات مصرفية[2]، ومتابعة المشروع تمر بعدة مراحل تتمثل في: متابعة قبل صرف القرض، ومتابعة أثناء صرف القرض، ومتابعة بعد صرفه والتي تتمحور حول المتابعة المالية والاقتصادية وكذلك المتابعة البيئية.[3]

---

[1] الحناوي محمد صالح، عبد السلام عبد الفتاح: المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، المرجع السابق، ص282.

[2] فريد راغب النجار: إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، دون دار النشر، دون بلد النشر، دون سنة النشر، ص27.

[3] محمد كمال الحمزاوي: اقتصاديات الإئتمان المصرفي، منشأة المعارف، مصر، 2000، ص235.

ثانيا: تحصيل القرض الممول للمشروع الاستثماري.

إن عملية تحصيل مستحقات التمويل الذي تم منحه لصاحب المشروع تتم حسب الشروط والنظم التي اتفق عليها البنك المقرض والعميل المقترض في عقد التمويل، ويتم ذلك في حالة ما لم تقابله ظروف خارجة عن السيطرة عند عملية المتابعة مثل تأجيل السداد أو الرغبة في تجديد القرض مرة أخرى.

ثالثا: التقييم اللاحق لعملية التمويل.

تسعى البنوك لتقييم عملية التمويل من خلال الإجراءات اللازمة من أجل معرفة مدى تحقيق الأهداف المتفق عليها، وتحديد النقاط السلبية التي ظهرت خلال العملية من أجل تجنبها لاحقا، وهذا ما جعلها من أهم المراحل لأنها تبين النقائص الموجودة في المشروع وهو ما يساعد على إنجاح العمليات التمويلية المستقبلية، بالإضافة الى اكتساب خبرة واسعة في مجال القروض المصرفية.

رابعا: وضع بنك المعلومات.

عند الفراغ من صرف القرض التمويلي، تقوم البنوك على إدراج كل المعلومات الخاصة بالعملية الاقراضية في بنك المعلومات، وهذه العمليات تكون في شكل ملفات وسجلات أو ضمن الحاسوب وبذلك يتم إنشاء قاعدة معلومات يتم استخدامها في كل مرة يقوم فيها بالعملية الاقراضية وتحديد الأهداف فيها.[1]

[1] سامر بطرس جلدة: البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 35.

الفرع الثالث: الأسس المستحدثة لقيام مسؤولية البنك.

إن البنوك عند القيام بأعمالها قد تلحق أضرارا بعملائها نتيجة للأخطاء التي ترتكبها من خلال ممارساتها وهذا ما يوقع عليها المسؤولية القانونية بسبب أفعالها الضارة، فقد ظهرت فكرة حديثة من خلالها تقام مسؤولية البنك حتى عند انعدام الخطأ وهي المسؤولية البيئية والاجتماعية.

وجاءت هذه الفكرة مع الاهتمام حول النهوض بالبيئة والمجتمع من خلال النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الفكرة لم تكن محل اهتمام حيث أن الشركات والمؤسسات كانت تسعى نحو زيادة أرباحها بكل الطرق هذا ما دفع بالتهجم على هذه الفكرة، ومن خلال ذلك ظهرت فكرة تبني الشركات الدور الأكبر من الاهتمام بالبيئة التي تعمل فيها.[1]

فالمسؤولية البيئية والاجتماعية تعتبر متغيرا ديناميكيا متعلقا بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لذلك لم تحظى بتعريف واحد شامل لها، حيث عرفها المجلس العلمي للتنمية المستدامة على أنها: " **التزام مستمر لشركات الاعمال بتصرفها الأخلاقي والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين ظروف المعيشة في المجتمع.**"، وهذا يعني أن كل الشركات تتحمل مسؤوليتها اتجاه عملائها والمتعاملين معها واتجاه المجتمع.[2]

وبما أن البنوك تصنف ضمن المؤسسات المالية فهي تمارس نشاطها ضمن المسؤولية البيئية والاجتماعية وليس عمل خيري منها كبدايات ظهورها، بل على التزام قانوني يوجب البنوك على الاهتمام بالبعد البيئي والاجتماعي خلال نشاطها.[3]

---

[1] محمد الصغير قريشي: المسؤولية الاجتماعية والبيئية في القطاع المصرفي . دراسة تقييمية لمجموعة من البنوك العاملة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 40 . 42.

[2] عبد الناصر طلب الزيود: المسؤولية الاجتماعية والبيئية للبنوك العاملة في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد 01، الأردن، 2013، ص78.

[3] عبد الغفور إدان، حفصي رشيد: المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية البيئية والاجتماعية، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، ص405.

و في هذا الصدد يتخذ البنك إجراءات المحافظة على البيئة من خلال تمويل المشاريع التي تكون صديقة للبيئة بمنحها قروض تعمل على تحقيق التنمية المستدامة و تخصيص هيئات لمراقبة المشاريع و مدى احترامها للبعد البيئي، ومن خلال هذا الأخير ظهرت البنوك الخضراء أو ما يطلق عليها بالبنوك الصديقة للبيئة و التي تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية الصديقة للبيئة[1]، و مقتضيات المسؤولية البيئية و الاجتماعية تعد أكثر شمولية من مسؤولية المخاطر أو الخطأ، وهي تتضمن المساهمين المقترضين و الموظفين والمودعين و كذا اللوائح و الأنظمة القانونية، وهو ما يميز البنك عن غيره من خلال شمولية هذه المسؤولية فيه مما أقام المسؤولية عليه في تمويله للمشاريع الملوثة للبيئة، حيث أن البنوك تؤثر بطريقة غير مباشرة على البيئة بتمويل المشاريع الملوثة للوسط البيئي، لهذا السبب أصبحت البنوك في الدول المتقدمة تدرج شرط الحفاظ على البيئة و مراعاة البعد البيئي و الاجتماعي في تقاريرها المالية.

ونظرا للضغوطات الناجمة على ادراج الاعتبار البيئي ضمن برامج الإقراض، ظهرت فكرة التمويل البيئي الأخضر وهو الذي يعمل على دعم المشاريع منخفضة التكلفة وطويلة الاجل فقامت الصيرفة الخضراء بالعمل على تحقيق النمو للقطاع المصرفي والاقتصادي مع المحافظة على البيئة، وهذا هو المنهج العالمي الحديث للبنوك بمساعدة الحكومة والبنك المركزي والمجتمع المدني.[2]

---

[1] بن قرينة محمد حمزة، فرحات حدة: تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، ص10.

[2] بلقاسم زايدي، وهيبة مقدم: الحاجة الى تصميم لوحة قيادة من أجل دفع المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال وقياس الأداء اتجاهها، مداخلة الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، ص220.

خـــاتـــمـة

إن السنوات الأخيرة شهدت تغير العالم من خلال التوجه نحو ما يسمى بالتمويل الأخضر بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث شهد رواجا كبيرا من طرف المنظمات الدولية و المؤسسات المالية، فأصبح التمويل الأخضر هو الركيزة الأساسية التي يقف عليها العالم كما يقوم على فكرة تخضير النظام المالي من خلال جدارته في إدارة المخاطر البيئية عبر النظام المصرفي و يعرف بأنه عبارة عن انتاجات و خدمات مالية يراعي الابعاد البيئية خلال مراحل الاقتراض و عبر جميع مراحل انجاز المشروع، كما يشجع الاستثمارات الخضراء المحافظة على البيئة و استدامتها.

ومن خلال دراسة هذا الموضوع المتعلق بالتمويل الأخضر ودعم المشاريع الاستثمارية الصديقة للبيئة وتقسيمه لفصول ومباحث، تمخضت عنها مجموعة من النتائج يمكن ذكرها فيما يلي:

- بداية ظهور التمويل الأخضر جاءت كمنقذ من الأزمات المناخية والمالية وغيرها.
- يدفع التمويل الأخضر الى تحسين كفاءة الطاقة والموارد لتحقيق نمط معيشي مستدام ونظيف من خلال خفض نسبة الكربون.
- إن التمويل الأخضر بمثابة المحرك الأساسي للتنمية المستدامة باعتباره الجزء من الكل فيها، ويظهر ذلك من خلال في تحقيقه للتوافق بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يسعى لتحقيق الاحتياجات الحاضرة والقادمة مع مراعاة الجوانب البيئية.
- تشجيع استغلال الطاقات المتجددة بطرق حديثة وجدية التي من شأنها أن تعود بإيجابيات على الصعيد الداخلي والخارجي.
- إن مجال الطاقات المتجددة يشهد تطورا في الجزائر من خلال المشاريع التي في طور الإنجاز يمكن عن طرقها التوجه الى التمويل الأخضر.
- سير الجزائر حول تجديد القطاع البنكي والمالي إلا أنها لازالت لم تتوصل الى سياسة البنوك الشاملة وإدراجها في الرقمنة، واعتماد الوسائل التكنولوجية المتطورة وتجسيد برنامج البنوك الالكترونية ومنحها قوانين ونصوص تشريعية خاصة بها.

- عدم توصل النظام البنكي الجزائري لكفاءة تجسيد الشروط البيئية في نظامه وإلزام أصحاب المشاريع بها.
- عدم إدراج قوانين حول مسؤولية البنوك للمحافظة على البيئة مما يخالف أحكام القوانين المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

وفي الأخير وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها من دراستي للموضوع ظهر أن هناك عدة جوانب لايزال بالإمكان البحث فيها وعليه يمكنني تقديم بعض الاقتراحات على النحو التالي:

- ❖ الدراسة والتعمق أكثر في موضوع التمويل الأخضر وتأثيره على أبعاد التنمية المستدامة لأنه مجال واسع وثري.
- ❖ دراسة إمكانية توجه الجزائر نحو التمويل الأخضر وتطويره من خلال النتائج التي سيحققها ويعتمد عليها مستقبلا.
- ❖ دراسة حول تبني الدول الأجنبية للتمويل الأخضر، مع توضيح الطريق الذي سارت نحوه في تحقيق التطور الذي هي عليه في الوقت الحاضر.
- ❖ العمل على استقطاب مستثمرين أجانب لإنشاء مشاريع في مجال التمويل الأخضر وتطوير الطاقات المتجددة.
- ❖ توفير الأجهزة الحديثة للبنوك والمؤسسات المالية من أجل دعم المشاريع الاستثمارية الجديدة واكتشاف فرص وأفكار مولودة حديثا.
- ❖ تسليط الضوء على دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية التي تعد الطريق السليم الذي يدفع بالبنوك لاتخاذ قرار التمويل الملائم.
- ❖ وضع سياسة خاصة بالبنوك في إطار التوجه نحو التمويل الأخضر وتقديم محفزات لذلك.
- ❖ دراسة الفرق بين أنواع التمويل الأخضر الطويل والمتوسط والقصير الأجل.
- ❖ تطوير مجالات البنية التحتية الخضراء من خلال تشجيع مشاريع النقل الصديق للبيئة ومشاريع البنايات الخضراء وتعميمها على كافة التراب الوطني.

- ❖ وضع خطط جديدة لتبني الأساليب المستحدثة في العمليات المصرفية التي تتعلق بالتمويل الأخضر.
- ❖ تطوير نظام البنوك والمؤسسات المالية من خلال تجسيد ما يسمى بالبنوك الخضراء والصديقة للبيئة.
- ❖ وضع قوانين ونصوص خاصة تلزم البنوك بمراعاة الأبعاد البيئية خلال تمويل المشاريع وإلا قامت عليها المسؤولية.

قـــائـــمـــة المـــراجـــــع

I. باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. أحمد بشارة: التنمية المستدامة وأبعادها ومؤشراتها، مصر، 2012.
2. أحمد عبد الفتاح تاجي: التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، دون ذكر رقم الطبعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2013.
3. أحمد يوسف دودين: إدارة المشاريع، دون ذكر رقم الطبعة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
4. أشرف إبراهيم: كيف استطاعت سنغافورة أن تتحول من قزم الى مارد اقتصادي عملاق، جريدة ساسة، يونيو2016.
5. حسين اليجي: تحليل وتقييم المشاريع، دون ذكر رقم الطبعة، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر، 2009.
6. حسين بلعجوز، الجود صاطوري : تقسيم واختيار المشاريع الاستثمارية، دون ذكر رقم الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
7. دريدر كامل آل شبيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار البارودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
8. راتب جليل صويصي: أساسيات إدارة المشاريع، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
9. سامر بطرس جلدة: البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
10. سعد طه علام: دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دون ذكر رقم الطبعة، دار الفرقد للطباعة والنشر، دون بلد النشر، 2006.

11. سعيد عبد العزيز عثمان: دراسة الجدوى بين النظرية والتطبيق، دون ذكر رقم الطبعة، دار الجامعية، مصر، 2003.

12. سيد سالم عرفة:الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

13. الطاهر لطرش: تقنيات البنوك في دراسة طرق استخدام النقود من طرف البنك، الطبعة السابعة، ديوان المطلوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

14. عاطف وليم اندراوس: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دون ذكر رقم الطبعة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.

15. عبد الحميد عبد المطلب: اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، مصر، 2009.

16. عصام عبد الهادي أبو النصر: دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي، جامعة الأزهر، مصر، دون سنة النشر.

17. علي سليمان: حماية البيئة من التلوث بالمواد الاشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

18. فريد راغب النجار: إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، دون دار النشر، دون بلد النشر، دون سنة النشر.

19. محمد إبراهيم عبد الرحيم: دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم أصول المشروعات، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

20. محمد الطاهر قادري: التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، دون ذكر رقم الطبعة، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013.

21. محمد كمال الحمزاوي: اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، مصر، 2000.

22. محمود حسين الوادي: دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

23. مفلح محمد عقل: وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، دون سنة النشر.

24. موللي سكوت كاتو: مقدمة في النظرية والسياسة والتطبيق، دون ذكر الطبعة، مجموعة النيل العربية، دون ذكر بلد النشر، 2010.

25. الهادي عمر سليمان: الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة والاقتصاد الإسلامي والوضعي، دون ذكر رقم الطبعة، الأكاديمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

ثانيا: الرسائل والمذكرات.

أ) رسائل الدكتوراه:

1. حسونة عبد الغني: الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

2. صونيا آيت بن اعمر: الائتمان المصرفي في مجال الاستثمار في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2023.

3. ليندة شامبي: الإئتمان المصرفي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011/2010.

4. وناس يحيى: الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد . تلمسان . 2007.

ب) مذكرات الماجستير:

1. شقرون محمد: واقع حماية البيئة بين القانون الجزائري والاجتهاد التحكيمي في مجال الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص هيئات عمومية وحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة . بجاية. 2018.

2. شيلي إلهام: دور التنمية استراتيجية الجود الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون أعمال، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014.
3. الطاهر خامرة: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007/2006.
4. ياسمين درواري: مدى أهمية دراسة الجدوى التسويقية في إنجاح المشروعات الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسويق، جامعة الجزائر، 2006/2005.

ج) مذكرات الماستر:

1. أوزايد كميلية، بوزيد أنيسة: إدراج البعد البيئي في المشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري . تيزي وزو.
2. بادي جمعة: إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019/2018.
3. بالعجين رياض: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية . دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون . تيارت، 2019/2018.
4. كواهري سامية، قاسمي فضيلة: آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم القانون العام، تخصص الهيئات الإقليمية والجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة . بجاية . 2016/2015

5. نواري نصر الدين، نكاع علي: حماية البيئة كقيد على حرية الاستثمار في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية، تخصص قانون إداري، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، 2020/2019.

6. يحياوي فريال، رحيل سارة: حماية البيئة في إطار قانون الاستثمار 16-09، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2017.

7. يخلف أكرم: توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2020/2019.

ثالثا: المقالات والمداخلات.

أ) المقالات:

1. أرجيلوس أمال، خيرجة حمزة: الاقتصاد الأخضر ودوره في تنمية الوظائف الخضراء، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 03، جامعة أدرار، 2015، ص ص 79 . 104.

2. إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور: البيئة ومقومات حمايتها في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 20، جامعة الشهيد حمة لخضر . الوادي، 2016، ص ص 53 . 67.

3. أمينة بديار،محمد توفيق مزيان: أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 01، جامعة مستغانم، جوان 2019، ص ص 305 . 325.

4. بريش رابح، حملة عز الدين: مساهمة التكنولوجيا المالية الخضراء في نمو التمويل الأخضر من أجل دعم أبعاد التنمية المستدامة، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة علي لونيسي، البليدة، جانفي 2023، ص ص 201 . 225.
5. بكاري مختار: سبل تعزيز السندات الخضراء في أسواق رأس المال، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، المجلد 15، العدد 03، نوفمبر 2020، ص ص 130 . 150.
6. بلعيدي محمد: تمويل الاقتصاد الأخضر ومتطلبات التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 15، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، ديسمبر 2022، ص ص 314 . 334.
7. بوروبة كاتيا، صافي أحمد، تفالي بن يونس: أهمية التوجه نحو التمويل الأخضر في الجزائر ودوره في تعزيز التنمية المستدامة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد خاص بالمؤتمر الدولي الثاني للطاقة الخضراء والتنمية المستدامة، مقاربات وتجارب، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2020، ص ص 12 . 30.
8. حدة فروحات: استراتيجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2010، ص ص 123 . 136.
9. حليمة قمري، رضوان أنساعد، مصطفي جعفر: إعادة تدوير النفايات كآلية لتعزيز مفهوم التنمية المستدامة والتسويق الأخضر، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2021، ص ص 23 . 34.
10. حمدي زينب، سكلة أسماء: مشاريع التمويل الأخضر كتوجه جديد محو بيئة خضراء، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، المركز الجامعي لتامنغست، 2020، ص ص 567 ـ 584.

11. حميدة جميلة: إدراج البعد البيئي في القانون الجديد للاستثمار، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، جامعة لونيسي علي . البليدة. جانفي 2008، ص ص 12 . 27.

12. دوفي قرمية، رماش منال: دور التمويل الأخضر في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي . دراسة حالة الصين، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي . الجزائر، سبتمبر 2022، ص ص 205 . 222.

13. راقي الدراجي، لرادي سفيان: دور السندات الخضراء في دعم وتمويل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، العدد 03، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، ديسمبر 2021، ص ص 33 . 57.

14. رقية حدادو، التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 02، المركز الجامعي بآفلو، ديسمبر 2021، ص ص 52 . 71.

15. رمضان إيمان، مقيح صبري: التمويل الأخضر كآلية لدفع مشاريع الطاقة المستدامة، تجارب دولية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 03، جامعة 20أوت1955، سكيكدة، أكتوبر 2019، ص ص 460 . 476.

16. ساندي صبري: الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة، دراسة حالة مصر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية والمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، مصر، 2017، ص ص 109 . 125.

17. سلطاني ليلة فاطيمة: الحقوق و الحريات و الواجبات في ظل التعديل الدستوري الجزائري، مجلة الأبحاث القانونية المعمقة، العدد01، جامغة الجيلالي اليابس . بلعباس . 2016، ص ص 30 . 55.

18. شريف عياط: إضفاء البعد الإنساني للبيئة والتنمية المستدامة، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 02، العدد 01، 2013، ص ص 302 . 334 .

19. صبيحة حماد: جهود التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 03، جامعة البليدة 02، البليدة، مارس 2018، ص ص 213 . 227.

20. عبد القادر لحسين: السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضمن مسار التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المجلد 04، العدد 08، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018، ص ص 130 . 154.

21. عبد الناصر طلب الزيود: المسؤولية الاجتماعية والبيئية للبنوك العاملة في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد 01، الأردن، 2013، ص ص 65 . 120.

22. عماد صالح، أحمد إبراهيم: تقييم الأداء المصرفي، مجلة الإدارة المصرفية، اتحاد الجمعيات للتنمية الإدارية، المجلد 24، العدد 03، 1991، ص ص 75 . 160.

23. غازي أبو عرابي: مسؤولية البنك العقدية عن عدم تحصيل قيمة الأوراق التجارية، مجلة الدراسات، المجلد27، العدد01، الأردن، أفريل2000، ص ص 240 . 255.

24. فايزة بوشناف: التمويل الأخضر ودوره في تمويل المشاريع الخضراء في الجزائر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 15، جامعة محمد شريف مساعدية، سوق أهراس، فبراير 2021، ص ص 154 . 356.

25. قبايلي الطيب: الالتزام بحماية البيئة في مجال الاستثمار وفقا للقانون الجزائري و الممارسة التحكيمية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية، المجلد13، العدد47، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة . بجاية. 2020، ص ص 280 . 305.

26. ليلى بعوني: إعادة تدوير النفايات مدخل لتفعيل الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ديسمبر 2022، ص ص 345 . 364.

27. محفوظ برحماني: الجباية البيئية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 07، جامعة البليدة 02، البليدة، ديسمبر 2015، ص ص 397 . 412.

28. محمد الصغير قريشي: المسؤولية الاجتماعية والبيئية في القطاع المصرفي . دراسة تقييمية لمجموعة من البنوك العاملة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 06،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص ص 39 . 56.

29. محمد ساحل، محمد طالبي: أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة البليدة،2008، ص ص 201 . 211.

30. محمد طالبي: أثر الحوافز الضريبية وسبيل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة البليدة، 2007، ص ص 313 . 332.

31. مسعود أمير معيزة، فارس هباش: مصادر التمويل في الجزائر – دراسة حالة التمويل عن طريق القروض البنكية، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، عدد خاص، جامعة سطيف 01، سطيف، أفريل 2020، ص ص 129 . 152.

32. مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طبني: الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 04، العدد 02، جامعة بسكرة، سبتمبر 2019، ص ص 194 . 211.

33. منصوري زين: واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، ص ص 125 . 152.

34. نعيمة زعرور، صليحة جواهرة: برامج الطاقات المتجددة في الجزائر الواقع والمأمول، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2018، ص ص 318 . 340.

35. هنية شريف: التنظيم القانوني لتسيير النفايات في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، جامعة لونيسي علي، البليدة، جوان 2020، ص ص 110 . 129.

36. ياسمينة عمامرة، غريب الطاوس، دريد حنان: تمويل المشاريع البيئية في إطار التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2022، ص ص 254 . 279.

37. يزيد تقرارت، أحمد رشاد مرداسي: الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة لمكافحة التلوث، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 08، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2017، ص ص 558 . 578.

ب) المداخلات:

1. بلقاسم زايدي، وهيبة مقدم: الحاجة الى تصميم لوحة قيادة من أجل دفع المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال وقياس الأداء اتجاهها، مداخلة الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20 و21 نوفمبر 2012.

2. بن قرينة محمد حمزة، فرحات حدة: تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20 و21 نوفمبر 2012.

3. عبد الغفور إدان، حفصي رشيد: المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية البيئية والاجتماعية، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20 و21 نوفمبر 2012.

4. محمد بن قرينة، حدة فروحات: تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح . ورقلة، 2012.

رابعا: النصوص القانونية.

أ) النصوص التشريعية:

1. القانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
2. القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 الموافق ل 19 يوليو 2003 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003.
3. القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 والمتضمن تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.
4. القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق ل 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر في 28 يوليو 2022.
5. القانون رقم 03 – 10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادر في 20 جويلية 2003.
6. قانون 16 – 01 المؤرخ بتاريخ 06 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادر بتاريخ 07 مارس 2016.
7. القانون رقم 16 – 09 المؤرخ في 03 أوت 2016 يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادر بتاريخ 03 غشت 2016.

8. القانون 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر في 08 فيفري 1983(ملغى).

ب) النصوص التنظيمية:

1. المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 19 ماي 2007 يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادر في 22 ماي 2007، معدل و متمم بالمرسوم التنفيذي 18-255 المؤرخ في 09أكتوبر 2018، الجريدة الرسمية، العدد62، الصادر في 17 أكتوبر 2018.

ج) أنظمة مجلس النقد والقرض:

1. النظام رقم 12-03 المؤرخ في 28 فبراير 2012 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادر في 27 فيفري 2013.

2. النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

3. النظام رقم 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

4. النظام 20-01 المؤرخ في 15 مارس 2020 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمبيات المصرفية، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر في 24 مارس 2020.

خامسا: المواقع الالكترونية:

1. استكشاف وسائل النقل الصديقة للبيئة و المبادرات المستدامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار، 03أفريل 2024، https//fastercapital.com/arabpreneur ، 13 ماي 2024 ، الساعة 15:05.

2. المرونة البيئية ورعاية البراعم الخضراء من أجل مستقبل أكثر اخضرارا، 06 أفريل 2024، https//fastercapital.com/arabpreneur، 13 ماي 2024، الساعة 15:34.

3. معلومات عن البنك الوطني الجزائري و مهامه، 2022، httph//www.bank-of-algeria.dz ، 15 مارس 2024 ، الساعة 22:25.

4. شبكة التمويل الأخضر المستدام في الدول العربية، 2023، https://www.amf.org.ae/ar/technical-secretariats/arab-green-sustainable-network، 06 ماي 2024، الساعة 13:40

5. الإستراتيجية الوطنية للبيئة الجديدة، 17 ماي 2021، https://www.me.gov.dz/a، 13 مارس 2024، الساعة 21:19.

6. إطلاق برنامج وطني لتمويل المرأة الماكثة بالبيت لتشجيع الاقتصاد الأخضر، 06 ماي 2021، https://www.entv.dz، 16 أفريل 2024، الساعة 21:44.

II. <u>باللغة الفرنسية:</u>

A_ Ouvrages :

1. Jean pierce jabard et George Dupplant ; gestion financiér de lentreprise , 2eme édition, France, 1990.
2. **B_ Articles :**

3. Ismail Hadjeir, Financial analyses for crédit décision proposes, Bank magazin of jordan, Jordan, Volum04, Nombre22, Jordan, May2003.

فـهـرس المـحـتـويـــات

شكر وتقدير 2

إهــداء 3

مقدمة..... 5

الفصل الأول:..... 8

التأهيل النظري للتمويل الأخضر..... 8

المبحث الأول: ماهية التمويل الأخضر. 10

المطلب الأول: مفهوم التمويل الأخضر. 10

الفرع الأول: تعريف التمويل الأخضر. 10

الفرع الثاني: مدى أهمية التمويل الأخضر..... 13

المطلب الثاني: مجالات ومصادر التمويل الأخضر..... 15

الفرع الثاني: مصادر التمويل الأخضر وأهم المشاريع الخضراء في الجزائر. 25

المبحث الثاني: مساهمة التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة. 45

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة. 46

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة. 46

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة. 48

المطلب الثاني: علاقة التنمية المستدامة بالتمويل الأخضر..... 50

الفرع الأول: دور التمويل الأخضر اتجاه التنمية المستدامة. 50

الفرع الثاني: أساليب التمويل الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة. 54

الفصل الثاني 57

..... 57

سياسة التمويل الأخضر في دعم المشاريع الاستثمارية الصديقة للبيئة. 57

المبحث الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية الخضراء..... 60

المطلب الأول: مفهوم المشروع الاستثماري الأخضر. 60

الفرع الأول: تعريف المشروع الاستثماري الأخضر وخصائصه. 61

الفرع الثاني: مراحل إنجاز المشروع الاستثماري. 64

المطلب الثاني: إدراج البعد البيئي في المشاريع الاستثمارية. 67

الفرع الأول: إدراج البعد البيئي قانونيا. 67

الفرع الثاني: إجراءات دراسة مدى التأثير على البيئة. 73

المبحث الثاني: دراسة البنوك جدوى المشاريع الاستثمارية الخضراء. 77

المطلب الأول: ماهية دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية. 78

الفرع الأول: تعريف دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ومراحلها..... 79

ثانيا: مراحل دراسة جدوى المشروع الاستثماري. 80

الفرع الثاني: اختيار التمويل الملائم للمشروع الاستثماري. 83

المطلب الثاني: تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية الخضراء. 87

الفرع الأول: إجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية..... 87

ثانيا: مرحلة ابرام عقد تمويل المشروع الاستثماري. 90

الفرع الثاني: الآثار المترتبة على العقد. 93

الفرع الثالث: الأسس المستحدثة لقيام مسؤولية البنك. 95

خــاتــمـة..... 97

قـائـمـة المـراجــع.....101

فـهـرس المـحـتـويـات 116